الأمم المتحدة A/C.1/52/PV.9

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٩
الثلاثاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد موثوسي نكغوي . . . . . (بوتسوانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البنود من ٦٢ إلى ٨٢ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد اسكوفار - سالوم (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة الثانية والخمسين. ونحن على ثقة بأن عمل اللجنة سيكون مثمرا وناجحا بفضل ما تتمتعون به من خبرة ومهارات دبلوماسية. ويمكنكم التعويل على التعاون الكامل من جانب وفد بلدي. وكذلك أود أن أتوجه بتهانئي إلى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين.

وبالإضافة الى ذلك، أود أن أعرب عن خالص شكري للسفير الكسندر سيشو، الذي أدار

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

97-86282
9786282

أعمـــــال اللجنة بمهارة وذكاء في الدورة الحادية والخمسين.

إن بلدي فنزويلا بلد يتخذ موقفا وديا من السلام وشارك دائما في جهود المجتمع الدولي سعيا للتوصل إلى طرق ووسائل تكفل خلو العالم من انتشار سائر أنـــواع الأسلحـــة، مـــن أصغرها إلى أشدها تعقيدا، القادرة على تدمير الملايين من البشر خلال ثوان.

ولهذا فإن بلدي طرف في معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولهذا وقّع بحماس على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي حظيت حتى الآن بتوقيع ١٤٨ دولة - وهذا دليل على اهتمام ورغبة الجنس البشري في إزالة التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية مرة واحدة وإلى الأبد. وإذا ما قدم مشروع قرار لتعزيز الطابع العالمي لهذه المعاهدة، فإن وفد فنزويلا سيكون على استعداد تام لتأييده.

وتعتقد فنزويلا اعتقادا راسخا بضورة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وترحب ترحيبا حارا بالمبادرة التي اتخذتها مؤخرا جمهوريات أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ونثني كذلك على الإرادة السياسية التي أبدتها منغوليا بأن تصبح منطقة خالية من الأسلحة النووية، ونؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا.

وترى فنزويلا أن إنشاء منطاق خالية من الأسلحة النووية يسهم بفعالية في تحقيق أهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح العام والكامل، وبالتالي في إرساء السلم والأمن الدوليين.

وقد أكدت الجمعية العامة من جديد في دورتها الخمسين على الحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق في وقت مبكر على ترتيبات دولية فعالة تكفل للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استعمال الأسلحة النووية ضدها أو التهديد باستعمالها. وناشدت الجمعية العامة كل الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، العمل بنشاط بغية التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق على نهج مشترك، وعلى وجه الخصوص صيغة مشتركة يمكن إدراجها في صك دولي ملزم قانونا. وأصدرت الجمعية العامة مناشدة مماثلة في دورتها الحادية والخمسين. وبالتالي فـــإن وفد فنزويلا على أتم استعداد لدعم أي مبادرات في هذه المسألة.

ويعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على مسألة الأسلحة الصغيرة. ومنذ فترة والجمعية العامة تنظر في هذه المشكلة وتعلن أنها تدرك أن الأسلحة التي يجري الحصول عليها من خلال الاتجار غير المشروع غالبا ما تستعمل لأغراض العنف، وأن الأسلحة الصغيرة التي تحصل عليها بهذه الطريقة، بشكل مباشر أو غير مباشر، الجماعات الإرهابية أو من يتجرون اتجارا غير مشروع في المخدرات، أو المنظمات السرية، تشكل تهديدا للأمن الإقليمي والدولي؛ ومن المؤكد لأمن البلدان المتأثرة ولاستقرارها السياسي. وتتابع فنزويلا هذه الظاهرة باهتمام شديد، وهي على استعداد لتأييد مشروع القرار المتعلق بهذا البند.

وبالنسبة لتدابير وقف النقل والاستعمال غير المشروعين للأسلحة التقليدية، نلاحظ بقلق أن هيئة

نزع السلاح لم تستطع التوصل إلى اتفاق حاسم في دورتها الأخيرة عندما عالجت بند جدول الأعمال المتعلق "بالمبادئ التوجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التأكيد بوجه خاص على تعزيز السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون". وعند نظر اللجنة الأولى في هذا البند، سيؤيد وفد بلدي مشروع القرار المقدم.

وتعلق فنزويلا أهمية قصوى على نزع السلاح الإقليمي. وفي الأعوام القليلة الماضية، جرى اتخاذ مبادرات مختلفة على الصعيد الإقليمي تستهدف المساعدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين عن طريق تنظيم اجتماعات، ومن خلال آليات أخرى، لتشجيع اتخاذ تدابير إيجابية مثل المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والأمن الذي عقد في الأرجنتين عام ١٩٩٤، وفي شيلي عام ١٩٩٥. وقد عقدنا أيضا اجتماعين لوزراء دفاع نصف الكرة الجنوبي، أحدهما في فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، والآخر في باريلوش، بالأرجنتين عام ١٩٩٦.

ويجدر بنا أن نضيف إلى هذه الاجتماعات المحادثات التي جرت في ساو باولو، البرازيل، بين مجموعة ريو والاتحاد الأوروبي حول تدابير بناء الثقة؛ والبرنامج المعني بإزالة الألغام في أمريكا الوسطى، تحت رعاية اللجنة الخاصة المعنية بالأمن في نصف الكرة الجنوبي التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، والمبادرات الأخرى.

وبالتالي، سيؤيد وفد فنزويلا مشروع القرار المتعلق بهذا البند.

وبالنسبة لمسألة نزع السلاح النووي، طالبت الجمعية العامة الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تجري تخفيضا تدريجيا للخطر النووي وأن تنفذ برنامجا مرحليا للتخفيضات التدريجية والمتوازنة للأسلحة النووية. وفي هذا السياق، عرضت مجموعة الـ ٢١ في جنيف اقتراحا يستهدف الاستجابة لتطلع المجتمع الدولي في هذا الشأن.

ويذكرنا هذا التطلع، الذي يهتم به المجتمع الدولي، بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، والالتزام بالعمل بحسن نية، على متابعة وإكمال المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية مشددة وفعالة، وفقا لأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفنزويلا ترى أنه يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ خطوات ملموسة في هذا الاتجاه.

وينبغي أن نتذكر أيضا أنه منذ اعتماد معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية وأهمية هذه المسألة تزداد تدريجيا لأن الخطوة التالية للمجتمع الدولي يجب أن تكفل التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية ببرنامج لنزع السلاح النووي.

ويعلق بلدي أهمية قصوى على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ولهذا نرحب بدخول الاتفاقية حيز النفاذ في نيسان/أبريل من هذا العام. ويجدر بي أن أذكر أيضا أن فنزويلا تعمل بسرعة الآن صوب التصديق عليها، وهو الأمر الذي نأمل أن يجري قريبا جدا.

وقد شاركت فنزويلا في الاجتماعات التي عقدت مؤخرا في إطار ما يسمى بعملية أوتاوا في بروكسل وأوسلو، التي كان هدفها النهائي التوقيع على اتفاق دولي يحظر أي استعمال للألغام المضادة للأفراد. ووافق مؤتمر أوسلو على مشروع اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، التي نعتقد أن لها أهمية قصوى نظرا لمضمونها الإنساني للغاية.

ويأسف بلدي لأنه لم يتمكن من الانضمام إلى الدول التي جعلت من المستطاع الموافقة على الاتفاقية في أوسلو للأسباب التي جرى شرحها شرحا وافيا للغاية في حينه. وعلى أي حال، أود أن أوضح أن بلدي على استعداد لإجراء حوار حول هذه المسألة، ويأمل أن يجري النظر في القضية أيضا في إطار مؤتمر نزع السلاح في جنيف. كما أن فنزويلا على أتم استعداد لتأييد المبادرات المقدمة في اللجنة الأولى.

وبالنسبة لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، يرى وفد بلدي أنه ينبغي النظر في تكلفة عقد مؤتمر على هذا النطاق، وفيما إذا كانت الظروف مؤاتية لإجراء استعراض دقيق لقضيتي نزع السلاح والأمن

الدولي. وعلى أي حال، تلاحظ فنزويلا أن هذا القرار يجب ألا يتخذ عن طريق الضغوط، بل يجب أن تنعقد الدورة الاستثنائية على أساس التوافق العالمي في الآراء.

وفضلا عن ذلك، تلاحظ فنزويلا بقلق أن مسألة ترشيد أعمال اللجنة الأولى وإصلاح جدول أعمالها لم يتم الانتهاء منها بنجاح بعد. وكلنا ثقة في أنه يمكن إنهاء هذه المسألة لصالح اللجنة. وسيؤيد وفد بلدي مشروع القرار المقدم في هذا الشأن.

السيد سمحان النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يطيب لي باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى متمنيا لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح. كما وأنتهز هذه الفرصة لأعبر عن شكرنا وتقديرنا لسلفكم سعادة السفير الكسندر سيشو على إدارته الحكيمة لأعمال هذه اللجنة خلال الدورة المنصرمة.

تتصدر مسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح، لا سيما أسلحة الدمار الشامل والسلاح النووي بوجه خاص منه، الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي. فبالرغم مما كنا جميعا نتطلع اليه في أعقاب انتهاء الحرب الباردة من توقعات مرجوة في استتباب الأمن والسلم الدوليين والرخاء الاجتماعي والاقتصادي للبشرية، فإن تلك التطلعات لم يكتمل تحقيقها نتيجة لاستمرار الحروب الأهلية والإقليمية، مما أحدث خللا في طبيعة العلاقات الدولية، بل وشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الإقليمي والعالمي.

إن متابعتنا لمسائل الأمن والسلم المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن والجمعية العامة وبعض المؤتمرات الإقليمية الأخرى، والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال، فضلا عن قراءاتنا الموضوعية لنتائج الإحصائيات الرسمية وغير الرسمية التي تناقلتها مراكز البحوث والدراسات المتخصصة ووسائل الإعلام العالمية، دللت على تضاعف بؤر التوتر المتفجرة واحتمالاتها نتيجة لأعباء التسلح في مختلف مناطق العالم، مما أدى إلى زيادة حجم المعاناة الإنسانية المتصلة بالإبادة الجماعية وتدمير للهياكل الإنمائية والتشريد والتطهير العرقي، وجميعها تبين الاتجاه نحو خلق مشاكل أمنية واجتماعية واقتصادية مصاحبة أكثر تعقيدا، مثل زيادة أشكال الجوع والأمراض والبطالة والجهل، وبروز ظواهر العنف والإرهاب والاتجار غير المشرع بالسلاح والمخدرات والتدهور البيئي والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والتي تمثل مخاطر جسيمة على مستقبلنا المشترك.

وبالرغم من أن البيئة الدولية الراهنة ما زالت تستمد طبيعتها الراهنة من عوامل عدم توفر الإرادة السياسية اللازمة لدى بعض الدول في مجال إيقاف تسابق التسلح بأنواعه المختلفة وفقا لمبدأ المساواة واحترام السيادات الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، إلا أننا مضطرون لأن نضع في أعلى سلم أولوياتنا المضي قدما نحو تعزيز الحوار البناء والمشترك لمعالجة قضايا الاختلالات في التوازنات الأمنية ونزع أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما السلاح النووي منها خدمة للبشرية وسعادتها.

ونؤكد في نفس الوقت أنه لا يمكننا معالجة هذه المشاكل بنجاح على المستويين الإقليمي والدولي إلا باتخاذ نُهج واستخدام آليات تقوم على التعاون والتضامن والتسامح والاحترام المتبادل وسيادة القانون الدولي. كما نؤيد في هذا الصدد موقف بلدان حركة عدم الانحياز في مؤتمر نزع السلاح، الداعي إلى إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح، والبدء في تنفيذ برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. كما ندعم الجهود التحضيرية لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، بالإضافة إلى المساعي الأخرى الرامية إلى إنجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠ بغية ضمان تحقيق مقاصد ديباجة وأحكام هذه المعاهدة، وإلزام الدول الحائزة على الأسلحة النووية بإعطاء ضمانات أكثر فعالية تكفل عدم استعمالها لهذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

إن دولة الامارات العربية المتحدة تؤمن بأن صيانة وتوطيد السلم والأمن الإقليمي والعالمي يستدعيان إيجاد تدابير عملية وموضوعية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولذلك، فإنها تؤكد على أهمية الالتزام بمبادئ التعايش السلمي وبناء الثقة وحسن الجوار وتسوية النزاعات بالطرق السلمية التفاوضية، وفقا لمبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي. وذلك لتهيئة الظروف الملائمة لتمكين الدول من توجيه مواردها الطبيعية

نحو خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. كمـــا أنه لا يجب أن تنطلي على المجتمع الدولي السياسات المعلنة لبعض الدول تجاه السلم والأمن ونزع السلاح في مناطقها الإقيمية، في حين تتجه نواياها في حقيقة الأمر إلى تكديس أنواع السلاح المحظور، غير عابئة بخطورته ونتائجه على الاستقرار والأمن الدوليين متسببة بذلك في تهديد مباشر للسلامة البشرية والبيئية والخطط التنموية الشاملة للمجتمعات.

لقد أثبتت الأحداث السياسية والتجارب أن السلم والأمن لا يمكن تحقيقهما عن طريق استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، أو عـــن طريق توازن القوى العسكرية. إن السلم يرتكز على المشاركة والتعاون وتدابير بناء الثقة وحل النزاعات سلميا وفقا للأسس والقواعد الدولية، وهذا ما نتطلع إليه ويتطلع إليه المجتمع الدولي بأسره.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي انتهجت سياسة قوامها التعاون وبناء جسور الثقة القائمة على التوازنات غير المنحازة في علاقاتهـــا الثنائية والإقليمية والدولية، حرصت على تعزيز منطلقات توجهاتها في هذا السياق عندما بادرت خلال العامين الماضيين بالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وذلك مشاركة منها في المساعي الدولية الرامية إلى تعزيز مبدأ عالمية هذه المعاهدات والاتفاقيات في ميادين نزع السلاح العالمي.

كما أعلنا في العديد من المناسبات عن ترحيبنا بالتوجهات والمبادرات الدولية الهادفة إلى مواصلة الجهود من أجل نزع السلاح النووي باعتباره مسألة ذات أولوية عالمية، وكذلك عن تأييدنا للترتيبات المطروحة في مجال شفافية التسلح في المجالات الكيميائية والبيولوجية وغيرها. كما أيدنا مبدأ اللجوء إلى الحوار والحلول السلمية في معالجة التوترات القائمة في المنطقة تفاديا لنشوب الحروب وما ينتج عنها من آثـــار خطيرة على مسألة السلم والأمن الدوليين.

واقتناعا من دولة الإمارات بترابط الأمن العالمي فإنها كانت من الدول المرحبة بالبروتوكولات المعنية بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في كل من جنوب شرقي آسيا، وافريقيا، وجنوب المحيط الهادئ.

وما زالت الإمارات، أسوة بمجموعة الدول العربية، تأمل إنشـــاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مماثلة لتلك المناطق، وهو ما يستدعي قيام المجتمع الدولي بمطالبة اسرائيل، باعتبارها الدولة الوحيدة في هذه المنطقة الحائزة على السلاح النووي، باتخاذ ما يلزم من خطوات عملية وعاجلة للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها وأنشطتها النووية لرقابة نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإننا نعتبر استمرار امتلاك اسرائيل لمثل هذا السلاح النووي بعيدا عن الرقابة الدولية، تحديـــا لإرادة المجتمع الدولي الذي يتطلع إلى إحلال السلم والأمن والاستقرار في المنطقة.

إن وفد دولة الإمارات العربية المتحدة يدعم موقف مجموعة الدول العربية وعدم الانحياز الداعي إلى تعزيز شفافيـــة سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، مع أخذ الشواغل والحيثيات السياسية والأمنية والعسكرية بعين الاعتبار لكل منطقة إقليمية على حدة، ووفقا للمادة ٥١ من الميثاق.

إننا نشارك المجتمع الدولي قلقه إزاء تواصل فداحة المخاطر الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن استعمال وزرع الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والتي لا تكمن خطورتها في تهديد الملايين من المدنيين الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ في وقت الحرب فحسب، وإنما تتواصل بعد السلم أيضا. ولذا فإننا نتشاطر الاجماع الدولي الداعي إلى فـــرض حظر عالمي على هذه الأسلحة العشوائية. كما نعتبر اتفاقية حظر استعمال وإنتاج وتخزين ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والتي من المزمع فتح باب توقيع الدول عليها بأوتاوا في كندا خلال كانون الأول/ ديسمبر القادم، خطوة هامة مكملة لمساعي وجهود نزع السلاح العالمي.

وفي الختام، يود وفد دولة الإمارات أن يسجل تأييده لموقف مجموعة الـ ٧٧ والصين ودول حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح، والمتضمن في تقرير الأمين العام (A/51/950) عن الإصلاح والتجديد. كما ويأمل أن تأخذ هذه الاقتراحات في الاعتبار الظروف السياسية الخاصة بكل منطقة إقليمية، وحق كل دولة في تعزيز أمنها الاستراتيجي. وذلك فضلا عن توفير الضمانات اللازمة من أجل حماية الدول غير الحائزة على أسلحة الدمار الشامل

من تهديدات الدول الحائزة عليها، وذلك كخطوة نحو توطيد دعائم عالم خال من كل أنواع التسلح، وملتزم بالقيم العالمية ومبادئ التسامح والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في العيش الكريم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان ورئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة.

السيد دونوواكي (اليابان) رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، أعرب لكم عن امتناني لإعطائي هذه الفرصة لكي أتكلم، بصفتي رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، الذي شكله الأمين العام في نيسان/أبريل من العام الماضي عملا بالقرار ٧٠/٥٠ باء المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، لمساعدته في إعداد تقرير عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذا التقرير الذي أعتمده فريق الخبراء بالإجماع في تموز/يوليه من هذا العام، رفعه الأمين العام إلى هذه الدورة للجمعية العامة بوصفه الوثيقة A/52/298.

وأود، أولا وقبل كل شيء، أن أعرب عن تقديري الصادق لجميع أعضاء الفريق، الذين عينهم الأمين العام على أساس التمثيل الجغرافي العادل، على جدهم المثالي في العمل، وتفانيهم في الوفاء بالولايات التي كُلف بها الفريق. كما أعرب عن هذا التقدير، بالطبع، للأمانة - بما فيها أمين ومستشار الفريق - على دعمها لمختلف أنشطة الفريق وتسهيل إنجاز مهامه.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أصبحت تستخدم الآن بشكل متزايد باعتبارها الأدوات الأساسية للعنف في حالات الصراع التي تعالجها الأمم المتحدة والتي كانت معظمها في السنوات الأخيرة صراعات داخلية تسببت في موت وتشريد أعداد كبيرة من المواطنين. وحتى في المناطق التي انتهت فيها هذه الصراعات، تؤدي سهولة الحصول على هذه الأسلحة إلى زيادة مفزعة في الأنشطة الإجرامية التي تعوق بشكل خطير من إعادة التوجيه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الدول المعنية.

وفي كل مناطق الصراعات التي تعالجها الأمم المتحدة، فإن المسألة المتعلقة بكيفية منع وتقليل تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار، أصبحت اليوم مسألة تحظى بأولوية قصوى. والواقع أنها تمثل أحد أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي؛ إضافة إلى كونها نوعا جديدا من التحدي، بمعنى أنها لم تول الاهتمام الكافي في الماضي، بينما اضطلع بمبادرات هامة في السنوات العديدة الماضية في ميداني أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية الكبيرة.

وفي الوقت ذاته، لا بد من الاعتراف بالطبيعة العنيدة لهذا التحدي الجديد، حيث أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي من أنواع الأسلحة التي يسهل نسبيا إنتاجها والحصول عليها، كما أنها سهلة من حيث استخدامها وصيانتها ونقلها، بالنسبة للمقاتلين المشتركين في الصراعات الأهلية، وحتى بالنسبة للأفراد أيا كانوا - بما في ذلك المجرمون. وبالتالي فإنها تعد من أنواع الأسلحة التي يتعذر إخضاعها لضوابط حكومية فعالة، حتى في البلدان المتقدمة النمو. ونتيجة لذلك، تنزع هذه الأسلحة إلى أن تكون موضوعا للاتجار غير المشروع أو السري. وبالنظر إلى هذه الخصائص فإن تكديس هذه الأسلحة على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار في مناطق الصراع أصبح، للأسف، حقيقة واقعة لا مفر منها.

وإزاء هذه الخلفية، طُلب إلى الفريق إعداد تقرير، أولا، عن أنواع هذه الأسلحة التي تستخدم بالفعل في الصراعات التي تعالجها الأمم المتحدة؛ وثانيا، عن طبيعة وأسباب تكديس ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار، بما في ذلك إنتاجها والاتجار بها بصورة غير مشروعة؛ وثالثا، عن سبل ووسائل منع وتقليل هذا التكديس والنقل. وهي مواضيع لم تجر بشأنها في الماضي سوى بضع دراسات سواء في الأمم المتحدة أو حتى في الأوساط البحثية، على الرغم من أن الأمم المتحدة اضطلعت في الآونة الأخيرة ببعض الدراسات الممتازة وأجرت مداولات بشأن مسألة النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية بصفة عامة.

وما طلب من الفريق المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو أن يضطلع بعمل رائد، أي في مجال جديد لم يطرقه أحد على الإطلاق. ومن ثم، فإن ما كان الفريق قادرا على إنجازه في إطار وقته

المحدود وموارده المحدودة، ربما لا يكون أكثر من خطوة أولى متواضعة نحو هذا الهدف. ومع ذلك، أود أن أبلغ بأن الفريق بذل قصارى جهده للتوصل إلى تقرير يمثل، في اعتقادي، أفضل حكمة متاحة في عصرنا. والفريق لدى إعداد التقرير، لم يضع في اعتباره فحسب الآراء والمقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء إلى الأمين العام استجابة للقرار ٧/٥٠ باء، بل أيضا مجموعة عريضة من المعلومات والمواد ذات الصلة التي جمعتها الأمانة.

وفضلا عن ذلك، عقد الفريق، فيما بين الدورات الرسمية، ثلاث حلقات عمل إقليمية للحصول على مدخلات مباشرة من مناطق العالم الأكثر تضررا بالتكديس المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وقد تم تمويل تلك الحلقات الإقليمية من تبرعات من حكومات بعض أعضاء الفريق. وفي جميع حلقات العمل الثلاث، قدم المشاركون الإقليميون للفريق نداءات وثيقة الصلة ومنبهة بخصوص هذا الموضوع، ألحقت بتقرير الفريق كملحقات.

وبالإضافة إلى ذلك استمع الفريق، أثناء الدورات الرسمية الثلاث وحلقات العمل الإقليمية الثلاث، إلى عروض من أكثر من ٧٠ أكاديميا وخبيرا وغيرهم من المدعوين. وكان الفريق ممتنا بصفة خاصة للإحاطة الإعلامية التي تلقاها من السيد جيمس هايس، رئيس فريق خبراء تنظيم الأسلحة النارية التابع للجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، حيث أن الفريق، مع حرصه على أن يكون مطلعا على العمل الجاري في الهيئات الأخرى في الأمم المتحدة، أراد أن يتجنب الازدواجية في العمل قدر الإمكان.

وفيما يتعلق بمحتويات تقرير الفريقن، لا أعتزم الإسهاب في التفاصيل، حيث أن العديد من الوفود لا بد أن تكون قد درسته في ضوء أهميته. وأود اليوم أن أعرض آرائي الخاصة، بوصفي رئيس الفريق، بشأن بنية وفحوى التوصيات الواردة في التقرير.

ووفقا للقرار ٧/٥٠ باء طلب من فريق الخبراء أن يعد تقريرا عن:

"سبل ووسائل منع وتقليل تكديس ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار ... مع إيلاء اهتمام خاص لدور الأمم المتحدة في هذا الميدان وللدور التكميلي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية (القرار ٧/٥٠ باء، الفقرة ١، (ج))

لذلك، فإن الجزء الختامي من تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة يتكون من مجموعتين من التوصيات. فالتوصيات الواردة في الفقرة ٧٩ عبارة، في معظمها، عن تدابير قد يلزم اتخاذها لخفض تكديس ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار في مناطق معينة من العالم جرى فيها هذا التكديس وهذا النقل بالفعل. والتوصيات الواردة في الفقرة ٨٠ هي في معظمها تدابير قد يلزم اتخاذها لمنع تكرار حدوث هذا التكديس وهذا النقل في المستقبل.

وبطبيعة الحال، كان أعضاء الفريق يدركون أن الفرق بين "تقليل" و "منع" لا يمكن أن يكون دائما دقيقا وقاطعا. فعلى سبيل المثال، تدابير تسريح مقاتلين سابقين في منطقة انتهى فيها نزاع ما قد تكون بغرض "التقليل"، لكن في الوقت نفسه يمكن أن تكون بغرض منع تكرار الحالة. وأيضا تدابير كبح الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة قد تكون بغرض المنع، لكن في الوقت نفسه يمكن أن تكون بغرض التقليل، وبخاصة في مناطق النزاعات المستمرة أو التي نشبت مؤخرا. ومع ذلك وجد فريق الخبراء من الملائم تجميع مجموعة من التوصيات معا في إطار العنوان "تقليل" ومجموعة أخرى من التوصيات في أطار العنوان "منع".

وتدابير التقليل، بطبيعتها، تتطلب اهتماما فوريا لأنها تتعلق ببعض المناطق المحددة من العالم حيث توجد نزاعات تتعامل معها الأمم المتحدة لا تزال قائمة أو وقعت من قبل، وحيث التكديس والنقل على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار واقع حقيقي فعلا، ويسببان الموت، والنزوح، وزيادة الإجرام، وما إلى ذلك. ومن ناحية أخرى، تتطلب تدابير المنع - بطبيعتها - جهودا متسقة متضافرة من جانب جميع الدول التي تتطلع إلى المستقبل، لأن الأسلحة المشار إليها تنتج، وتكدس، وتستعمل ويتجر بها على نطاق عالمي لا يقتصر على أية منطقة محددة.

أيضا، أشار بعض أعضاء الفريق إلى أن تدابير

التقليل ينبغي ألا تفرق بين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المصنعة وفقا لمواصفات عسكرية وتلك غير المصنعة وفقا لمواصفات عسكرية، لأن تقليل جميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تثير الاضطراب ينبغي أن يكون المسألة التي ينبغي أن تعالج. ومن ناحية أخرى، افترض أعضاء الفريق، بشكل عام، أن تدابير المنع ينبغي أن تطبق أساسا على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المصنعة وفقا لمواصفات عسكرية، لأن المسألة في هذه الحالة يلزم تناولها على أساس عالمي ولأن مسألة الأسلحة النارية المدنية تتناولها الآن لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

وفيما يتعلق بالتوصيات المحددة في إطار عنوان التقليل، أود أن أؤكد أهمية تعبئة جميع جهود الدول المانحة لتقليل تكديس ونقل تلك الأسلحة على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار. وبطبيعة الحال، ينبغي أن تبذل الدول في هذه المناطق قصارى جهدها أولا، وقد تحققت في بعض الحالات انجازات مشجعة للغاية. والتوصيات التي تحتويها الفقرة ٧٩ (ز) والفقرة ٨٠ (د) يقصد بها تلك الدول فعلا.

ومع ذلك، نحن ندرك جميعا أن المهمة أكبر من أن تقوم بها تلك الدول بنفسها. فالأفراد الذين يعيشون في تلك المناطق لن يسلموا أسلحتهم بسهولة ما لم تكفل حكوماتهم أمنهم بشكل كاف. ومعظم الحكومات في هذه المناطق تحتاج بشدة إلى شرطة مدربة جيدا، وإلى موظفي جمارك ومراقبة الحدود مدربين جيدا، وأيضا إلى معدات لأداء وظائفهم. علاوة على ذلك، فإن إقامة أمن داخلي كاف تتطلب مجتمعا به فرص عادلة للعمل، والتنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية والسياسية، وما إلى ذلك.

لهذه الأسباب، وجد الفريق أن النهج الجديد الذي بدأته الأمم المتحدة في مالي ودول غرب أفريقيا المحيطة بها له أهمية كبرى، كما أوضحنا في الفقرة ٧٩ (أ). وقد جاء أول مرة ذكر:

"النهج المتناسب والمتكامل إزاء الأمن والتنمية، بما في ذلك تحديد المساعدة الملائمة لقوات الأمن الداخلي". (المرجع السابق، الفقرة ٧٩ (أ))

في التوصيات الواردة في تقرير بعثة الأمين العام الاستشارية بشأن الصحراء - الساحل لعام ١٩٩٥، وخلال العام الماضي، واستنادا إلى هذه التوصية، بدأت إدارة الشؤون السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح تنسيق جهودها، وبتعاون بعض الدول المانحة، بما في ذلك اليابان، عززت هذا النهج الجديد. وهي تنفذه الآن.

هذا النهج الجديد الذي بدأته الأمم المتحدة فيما يخص مالي ودول غرب أفريقيا المحيطة بها، ينبغي أن يكون - وفق الرأي الإجماعي لأعضاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة - هو النهج الصحيح والصواب، بل وينبغي أن يُتبع بقوة عن طريق زيادة وعي المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك مجتمع المانحين. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يطبق هذا النهج على جميع المناطق الأخرى في العالم التي يسبب فيها تكديس ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار مشاكل حقيقية خطيرة.

وفي هذا الصدد، من المشجع أن نلاحظ أن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنشأت فرقة عمل بشأن النزاعات، والسلم والتعاون الإنمائي في عام ١٩٩٥ ووضعت مبادئ توجيهية للجنة المساعدة الإنمائية بشأن النزاعات، والسلم والتعاون الإنمائي منذ ١٩٩٦. وهكذا فإن قوة الدفع آخذة في الظهور فعلا، ولكن كيفية تحويلها إلى عمل كبيرة حاسم قد تكون مهمة و لا بد للمجتمع الدولي كله أن يتصدى لها ويتخذ قرارا بشأنها.

والتوصية الواردة في الفقرة ٧٩ (ب) تتفق وهذا المنطق نفسه بشكل أساسي، كما شرحت توا. وما كان يجول بخاطر الفريق، على وجه الخصوص، هو بعض المبادرات التي اتخذت محليا في بعض المناطق المحددة من العالم بخصوص تسليم الأسلحة، وتلقى نجاحا كبيرا. وينبغي إيجاد الطرق الكفيلة بجعل الدول المانحة تدرك تلك المبادرات المشجعة حتى يوجه دعم مالي وغير مالي لها.

وتستند الفقرة ٧٩ (ج) إلى "دعوة أفغانستان" التي قدمها إلى الفريق المشاركون في حلقة العمل التي عقدت في كاتماندو في أيار/ مايو من هذا العام. وقد

أعرب الفريق عن تقديره الخاص لمشاركة وإسهام السيد جازجيت سينغ، مدير معهد دراسات وتحليل الدفاع، بنيودلهي بالهند، والسيد نيز نياك، الأمين العام لمؤسسة باكستان للأمن والتنمية في إسلام أباد ووزير خارجية باكستان السابق، في حلقة العمل.

وقد استفاد الفريق إلى حد كبير - لدى اتخاذه التوصيات الواردة في الفقرة ٧٩ (د) - من وجود خبير كندي بين أعضائه وتلقى من خلاله مدخلات قيمة من الحكومة الكندية استنادا إلى خبرتها السابقة الكبيرة والدروس التي تعلمتها فيما يتصل بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وتمثل الفقرات ٧٩ (هـ) و ٨٠ (ز) و (ح) إدراكا من الفريق بأن هناك حاجة إلى تعاون أكثف وأوثق بين الشرطة ومسؤولي الأمن والجمارك والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة، على أساس إقليمي وعالمي أيضا، لتقليل ومنع المشاكل المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتمثل الفقرة ٧٩ (و) ما توصل إليه الفريق بشأن مسألة ما يسمى "السجل الإقليمي" للأسلحة. وعلى خلاف فئات الأسلحة التقليدية الكبيرة السبع التي يغطيها سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ما هو مطلوب بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المنتشرة فعلا في مناطق النزاعات السابقة والحالية هو تقليلها الفوري.

وعلى خلاف الأسلحة التقليدية الكبيرة، من الصعب أن نقدم حسابا عن هذه الأسلحة وخاصة في مناطق النزاع. ولذلك يمكن السعي إلى تحقيق مفهوم السجل الإقليمي عن طريق إنشاء شبكات إقليمية لتبادل المعلومات بين الحكومات والسلطات.

وكما قلت من قبل، فإن توصيات الفريق للأغراض الوقائية تختلف قليلا عن التوصيات المتعلقة بأغراض التقليل، لأن إنتاج وتخزين هذه الأسلحة والاتجار بها ونقلها ينبغي أن يكون تناولها بطريقة أو بأخرى على أساس عالمي. وفيما يتعلق بالاتجار غير المشروع وجد الفريق أن تقرير فريق الخبراء المعني بطرق ووسائل تعزيز الشفافية في نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي، الصادر في ١٩٩١ (A/46/301) والمبادئ التوجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي في سياق قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح في العام الماضي، لهما أهمية قصوى.

وخلص الفريق إلى أنه من الصعب إجراء تنقيح أو تعديل في تعريف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الوارد في تقرير ١٩٩١ وفي الخطوط التوجيهية التي وضعتها هيئة نزع السلاح في ١٩٩٦، وذلك على الرغم من أن التعريف الوارد في الوثيقتين لا ينطبق على الأسلحة الصغيرة فقط، وإنما ينطبق أيضا على الأسلحة التقليدية بشكل عام. ورأى الفريق أيضا أن من الضروري إعادة التأكيد على التوصيات الواردة في الوثيقتين والموجهة إلى الدول الأعضاء. وتأتي الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ج) من الفقرة ٨٠ نتيجة لهذا التفكير من جانب الفريق.

أما التوصيات الواردة في الفقرتين الفرعيتين (هـ) و (و) من الفقرة ٨٠ فتمثل النتائج الفريدة التي توصل إليها الفريق بشأن التخلص من فائض هذه الأسلحة، بالإضافة إلى كفالة تأمين هذه الأسلحة ضد الفقد من خلال السرقة أو الفساد. ويوصي الفريق الدول الأعضاء باتخاذ التدابير الواجبة في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن الفريق لم يذهب إلى هذا الحد في توصياته، فإن بعض الجهود المتضافرة، بدلا من الجهود الفردية، تستحق النظر.

وأضيفت الفقرة الفرعية (ط) بعد أن علم الفريق بالمبادرة التي اتخذها رئيس مالي بغرض وقف اختياري على استيراد وتصدير وإنتاج الأسلحة الصغيرة فيما بين دول غرب أفريقيا.

أما الفقرة (ي) فلا تحتاج إلى توضيح، بالنظر إلى المبادرة الهامة التي تتخذها الآن منظمة الدول الأمريكية لإبرام اتفاقية في هذا الصدد.

وفي الفقرة الفرعية (ك) قرر الفريق أن يوصي الأمم المتحدة بالنظر في إمكانية عقد مؤتمر دولي عن الاتجار غير المشروع في الأسلحة في جميع جوانبه، ونذكر أن فريق الخبراء أوصى في عام ١٩٩١ بأنه

"ينبغي للأمم المتحدة أن يكون لها دور في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وفي تسهيل عقد اجتماعات وندوات على المستويات

الوطنية والإقليمية والدولية بطريقة مناسبة بغية زيادة الوعي بالآثار المدمرة والمزعزعة للاستقرار للاتجار غير المشروع بالأسلحة، وأن تزيد الوعي بما تتخذه البلدان الأخرى من إجراءات، عملا على تسهيل التعاون". (A/46/301، الفقرة ١٦٥)

ومن ضمن هذه الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، اعتمدت المبادئ التوجيهية التي وضعتها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٦، على الرغم من أنها ليست ملزمة قانونا. وعلى أساس إقليمي، تدرس منظمة الدول الأمريكية إمكانية إبرام اتفاقية ملزمة قانونا لنصف الكرة الجنوبي. وقد يكون من السابق لأوانه أن ننظر في عقد مؤتمر دولي لإبرام اتفاقية عالمية بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ولكن ربما حان الوقت لعقد مؤتمر دولي للإبقاء على الزخم الموجود فعلا حتى نحدد المسائل بوضوح عن طريق النظر في جميع جوانب الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وفي هذا الصدد يرى أعضاء الفريق المعني بالأسلحة الصغيرة أنه ينبغي الحصول على وجهات نظر الدول الأعضاء أولا، قبل أن نقرر شيئا حول عقد هذا المؤتمر.

والفقرتان الفرعيتان (ل) و (م) توصيان الأمم المتحدة بالبدء في ثلاث دراسات محددة مهمة.

الدراسة الأولى بشأن إنشاء نظام يعتمد عليه لوضع علامات على الأسلحة، ويمكن أن تتناول مسألة جدوى إقامة نظام يدار بالحاسب الالكتروني لتحديد بصمات المقذوف لكل الأسلحة الصغيرة والخفيفة المصنفة بمواصفات عسكرية.

والدراسة الثانية بشأن قاعدة بيانات للمُصنعين والتجار المأذون لهم في مجال الأسلحة الصغيرة والخفيفة، تقوم على أساس الإدراك بأن تعريف حدود الاتجار المشروع في هذه الأسلحة سيضيق المجال إلى حد كبير أمام الاتجار غير المشروع فيها. ولئن كانت بعض الدول الأعضاء، تنظم على نحو حاسم وسليم المُصنعين والتجار في هذه الأسلحة عن طريق إصدار التراخيص وغير ذلك من الآليات الأخرى، فإن الحالة ليست كذلك في دول أخرى، مما يترك الباب مفتوحا أمام القائمين بالاتجار غير المشروع للقيام بهذه الأنشطة. وفي آخر الأمر فإن التعاون بين جميع الأمم مطلوب، ولكن ينبغي أن تكون هناك محاولة أولى لإنشاء قاعدة بيانات بالمعلومات المتاحة. ولا شك أن جدوى أية جهود حقيقية تبذل في هذا الاتجاه تستحق دراسة متأنية من جانب خبراء مؤهلين.

أما الدراسة الثالثة بشأن مشاكل الذخائر والمتفجرات فتتطلب اهتماما خاصا. فمن المعروف أن الإنتاج الضخم للذخائر الحديثة الفعالة التي يمكن الاعتماد عليها، يتطلب أدوات صناعية متطورة ودقيقة. فإذا ما وجدت سبل ووسائل لمراقبة إمدادات هذه الذخائر، فقد يكون من الممكن أن نخفض ونمنع على نحو كبير أخطار الأسلحة الصغيرة والذخائر. كذلك فإن العنف الذي يتم عن طريق أجهزة التفجير غير المتطورة، أدى مؤخرا إلى تفاقم النزاعات وتسبب في دمار خطير ووفيات كثيرة. وننتظر أن تنفذ في وقت مبكر الاتفاقية الخاصة بوضع علامات على المتفجرات اللدائنية لأغراض الكشف عنها. هل هناك وسيلة أخرى لتقييد إمكانية الحصول على هذه المتفجرات الخطيرة؟ من المؤكد أن مشاكل الذخائر والمتفجرات في جميع جوانبها تستحق الدراسة من جانب خبراء مؤهلين.

في ختام بياني كرئيس لفريق الأسلحة الصغيرة أود أن أكرر الإشارة إلى أهمية مشاكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وطابعها المـُلح. وأثق في أن تقرير الفريق، على الرغم من أنه مجرد خطوة متواضعة أولى إلى الأمام، يمثل أفضل الآراء المتاحة اليوم. ومن ثم فإنني آمل أن تدرس اللجنة هذا التقرير بعناية وأن تتخذ بشأنه الإجراء اللازم.

السيدة لاوسي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعد وفد نيجيريا أن يراكم، سيدي الرئيس، تتولون رئاسة أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. ونحن نثق في قدرتكم ونغتنم هذه الفرصة لنشيد بسلفكم السيد سيتشو، ممثل بيلاروس.

في ظل خلفية التهديد النووي الذي لا يزال جاثما ومنتشرا في العالم، لا تزال العلاقات الدولية تتسم بالقلق وعدم الاطمئنان. وسوف يكون معلما هاما على طريق المساهمة الملموسة في تحقيق سلم وأمن العالم أن تقبل الدول العسكرية الهامة، بصفة عامة، والدول الحائزة على الأسلحة النووية بصفة خاصة، ضرورة

نزع السلاح النووي وتسعى إلى تحقيق ذلك، ولكن هذه الدول، كما نعرف جميعا، تتذرع دائما بالظروف المعاكسة، ومتطلبات الحسابات الاستراتيجية، والأفكار الخاصة بنظريات عسكرية تختلف الآراء حولها، والشواغل التي تتصل بالأمن الوطني، كأسباب لمواصلة الاحتفاظ بالأسلحة وتطويرها وتخزينها، مع أنها لا تنوي استخدامها. والموارد التي يمكن أن تنفق لتوفير حياة أفضل للأجيال الحاضرة والمستقبلة تبدد للصرف على آلات الحرب وفي الجهود التي تضيع سدى لتحقيق أمن عسكري وهمي على أسس وطنية فردية بدلا من الاعتماد على الأمن الجماعي والسعي إلى تحقيقه.

ومع ذلك، ليس بوسع أي دولة مهما كانت قوة تجهيزها العسكري أن تعتبر نفسها متمتعة بأمن وأمان حقيقيين عندما تكون محاطة بعالم يعصف به الفقر والحرمان. وعلى ذلك ينبغي اعتبار صون الأمن الدولي شرطا مسبقا لتحقيق الأمن القومي. وفي مثل هذه الظروف، يتعين على كل دولة أن تعتبر صون السلم والأمن الدوليين مسؤولية جماعية.

وطالما استمر وجود الأسلحة النووية، سيكون التهديد بالفناء النووي تهديدا حقيقيا. وبالتالي يصبح من الحتمي ألا يغيب عن بالنا هدف القضاء عليها قضاء تاما. ويشهد الرأي العام الدولي على حقيقة أن بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية هو أعظم استثمار في بناء السلم والسعي إلى تحقيق التنمية، وقد أصبحت الظروف في الوقت الحالي مؤاتية لبدء مفاوضات حقيقية بشأن نزع السلاح النووي. ونحن نلاحظ التقدم المحرز، وإن كان يشوبه البطء، في الاتفاقات الثنائية بشأن تخفيض الأسلحة النووية. وتسير التطورات الأخرى الحادثة على الصعيد الميداني - مثل التقدم صوب إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وإبرام معاهدة حظر التجارب النووية، والطبيعة شبه العالمية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - كل هذه التطورات تسير في الاتجاه الصحيح، إلا أنه لا يمكن أن يرجى منها وحدها أمل أو خير في بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. إنها تمثل قواعد راسخة ينبغي لنا أن نبني عليها. وهذا هو ما تتوقعه الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في منظمتنا مع شعوب العالم التي نمثلها. ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تستجيب لهذا التطلع وتتولى مسؤوليتها بالكامل.

ومن الأمور التي تلقى قبولا واسعا أن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولكي تضطلع المنظمة بهذا الدور بشكل فعال، وتحقق الهدف المنشود فإنها تعتمد إلى حد كبير على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا هو ما تنص عليه المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وقد اتخذت الجمعية العامة قرارات وأوصت بمبادئ توجيهية للترتيبات الإقليمية من أجل صون السلم والأمن الإقليميين، وكذلك لبناء الثقة فيما بين الدول. وتتطلب الحالة الراهنة للأمن الدولي أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها المناسب وأن تقدم كل التعاون والمساعدة الضروريين للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الحالية كيما تؤدي على نحو أفضل مهمة صون السلم من خلال سبل ووسائل يتم الاتفاق عليها.

وعندما ننظر إلى منطقة ما ونضعها في منظورها الصحيح، فإننا نجد أن تلك المنطقة قادرة على أن تعالج مشاكلها الأمنية على نحو أفضل بما يعود بالنفع على الأمن العالمي. وتعتبر التجربة التي خاضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في منطقتها دون الإقليمية مثالا حيا على الكيفية التي يمكن أن تساهم بها النوايا المخلصة والتعاون في جهود كبح الأزمات من جانب دول المنطقة دون الإقليمية في حسم الصراعات. ويسر حكومة نيجيريا حقا ارتباطها بالتجربة الناجحة التي جرت في ليبريا، حيث استطاعت الدول الأعضاء في تلك الجماعة أن تتوصل إلى نهاية حاسمة للصراع الذي استمر سبعة أعوام في ذلك البلد رغم ضآلة مواردها. لقد اقتنعنا جميعا بأن تهديد السلم في أي مكان هو تهديد للسلم في كل مكان. وكانت هذه الفلسفة هي التي استنارت بها مساعي تلك الجماعة في ليبريا. وهذه الفلسفة أيضا هي التي تستنير بها حاليا تلك المنظمة دون الإقليمية في متابعة مبادراتها في سيراليون، حيث يجري السعي من خلال الوسائل السلمية إلى إعادة تنصيب الحكومة المنتخبة ديمقراطيا التي أطيح بها في انقلاب عسكري.

لقد ساعدت تداعيات الصراع الليبري على إبراز العلاقة الوثيقة بين السلم والأمن من ناحية والتنمية من الناحية الأخرى. وكان هذا الإدراك هو الذي ساعد على زيادة تصميم قادة دول تلك الجماعة على حسم حالات الأزمات في منطقتهم بغية تمكين الجماعة، التي أنشئت لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي

والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوب غرب أفريقيا، من تركيز كل طاقاتها ومواردها لتحقيق ذلك الهدف.

في نيسان/أبريل ١٩٩٧، بدأنا عملية استعراض جديدة لمعاهدة عدم الانتشار. وقد تكون هذه العملية جديدة، ولكن المواقف القديمة تبدو مستمرة. ولا يزال ينكر على الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مطلبها المشروع. فترى بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية مثلا أنه من غير الممكن في الوقت الحالي إبرام اتفاق دولي أو صك ملزم يتيح ضمانات أمن سلبية لأطراف معاهدة عدم الانتشار، بعد مضي قرابة ثلاثة عقود من الوقت الذي كان ينبغي أن يكون قد تم فيه إبرام مثل هذا الاتفاق أو الصك. ولا تزال الأطراف الهامة في المعاهدة تعطي تفسيرها الخاص لمواد المعاهدة بغية انتهاكها والإفلات من العقاب. وقدرة المعاهدة على وقف الانتشار الرأسي للأسلحة النووية لا يزال مشكوكا فيها. هذه قضايا حقيقية ينبغي لجميع الدول الأطراف التصدي لها والسعي إلى تسويتها من خلال عملية الاستعراض المعزز الجديدة.

ويرحب الوفد النيجيري ببدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. لقد وقّعت نيجيريا على الاتفاقية عند فتح باب التوقيع عليها في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وبدأت العملية القانونية تأخذ مجراها لتصديق بلدي على الاتفاقية. ومما يشجع وفد بلدي ما تتخذه الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة الكيميائية من إجراءات تأييدا لهذه الاتفاقية، وسنواصل العمل من الداخل لضمان التطبيق المناسب لجميع أحكام الاتفاقية بما يعود بالنفع على جميع الدول.

ونلاحظ التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية ونأمل في أن تؤدي هذه الجهود إلى تحقيق الهدف المنشود من تعزيز الاتفاقية.

إن الأسلحة التقليدية هي الوسيلة الوحيدة التي تدافع بها بلدان عديدة عن نفسها. وهي أيضا الأسلحة التي تسبب الموت للملايين من البشر، كما تسبب الآلام والمعاناة الإنسانية على أساس يومي في سائر أنحاء المعمورة. وتتطلب قضية تحديد الأسلحة التقليدية عملا دوليا.

إن الدعوة إلى تحديد الأسلحة التقليدية من ناحية وانتهاج سياسة الترويج العدواني لمبيعات الأسلحة من الناحية الأخرى أمر يضر بقضية السلم وينفي مبدأ صدق النوايا من جانب البلدان المصدرة للأسلحة واستخدام مبيعات الأسلحة سعيا وراء تحقيق استراتيجيات سياسية لا يمكن إلا أن يساعد في زعزعة الاستقرار، لا سيما في البلدان النامية، كما أنه يشجع التمرد والاتجار غير المشروع بالأسلحة. ولا حاجة إذن لأن يتساءل المرء لماذا لم تنجح حتى الآن كل الجهود تقريبا التي بذلت لمعالجة قضية الأسلحة التقليدية. فالحقيقة هي أن هذه الجهود كانت في الغالب الأعم غير مخلصة، وتمييزية، وذات وجهين في أحسن الحالات. ويتعين علينا أن نعالج قضية تحديد الأسلحة التقليدية معالجة شاملة وفي أطر مقبولة متعددة الأطراف، على ألا ننتقص من الأولوية المعطاة لنزع السلاح النووي أو نستبدلها بغيرها.

ويحيط الوفد النيجيري علما بالمقترح الخاص بالإصلاح المقدم من الأمين العام من حيث اتصاله بنزع السلاح. ونرحب بالإيضاحات التي قدمها الأمين العام في مذكرته الواردة في الوثيقة A/52/CRP.3 المؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. ويسعدنا التأكيد المجدد على الصلة بين السلم والأمن ونزع السلاح. وينبغي ألا تفسر الدعوة الأخيرة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام إلى نزع السلاح التقليدي على أنها دعوة إلى الانتقاص من التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي. ونؤيد تمام التأييد التصريح الوارد في تلك الوثيقة بأن نزع السلاح النووي ينبغي توخيه بشدة أكثر، خصوصا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، بغية تحقيق تخفيض تدريجي في هذه الأسلحة والقضاء التام عليها في نهاية المطاف.

وفيما يتعلق باقتراح الأمين العام برفع مستوى مركز شؤون نزع السلاح وجعله إدارة لنزع السلاح وتنظيم التسلح، يرى وفد بلدي أن أي تغيير يعزز من قدرة الأمم المتحدة على أن تؤدي دورها على الصعيد الميداني يلقى الترحيب. إلا أن رفع مستوى مكتب نيويورك ينبغي ألا يقلل من أهمية مؤتمر نزع السلاح الذي يقع مقره في جنيف، فهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، أو يؤثر في الأولوية المعطاة لنزع السلاح النووي. ولا بد أيضا من

أن تؤدي الإصلاحات في آلية نزع السلاح إلى تحسين عمل هيئة نزع السلاح واللجنة الأولى، حيث تتاح لجميع الدول الأعضاء الفرصة للتداول وتبادل الآراء حول قضايا نزع السلاح؛ وتتمثل مسؤوليتنا الجماعية في السعي إلى تحقيق نزع السلاح لصالح السلم والأمن والتنمية.

السيد غونتيليك، رئيس مؤتمر نزع السلاح (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إني أتكلم اليوم بوصفي رئيسا لمؤتمر نزع السلاح، كي أقدم إلى اللجنة الأولى تقرير المؤتمر (A/52/27) عن أعماله خلال دورته في ١٩٩٧.

كما يُرى من التقرير، لم تكن دورة هذا العام لمؤتمر نزع السلاح هي أفضل الدورات إنتاجا فيما يتعلق بالنظر الموضوعي في بنود جدول أعماله. فعلى الرغم من جهود مكثفة كانت ترمي إلى إيجاد توافق في الآراء حول كيفية معالجة بنود جدول الأعمال، لم يكن المؤتمر في موقف يسمح له بإنشاء لجنة مخصصة أو أية آلية أخرى بشأن أي من تلك البنود. وكان السبب الرئيسي في ذلك هو استمرار الخلافات السياسية بين أعضاء المؤتمر حول الأولويات التي ينبغي إعطاؤها للموضوعات المطروحة للنظر فيها. غير أن ذلك لا يعني أن المؤتمر لم يبذل محاولات للتغلب على تلك الصعاب.

وجرت طوال الدورة مشاورات مكثفة، رسمية وغير رسمية، بتوجيه الرؤساء المتعاقبين، بغية توضيح المواقف وإيجاد حد أدنى من الأرضية المشتركة التي يكون من شأنها أن تسمح للمؤتمر بالاضطلاع بولايته بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف، في المجتمع الدولي، للتفاوض في مجال نزع السلاح. وقد قدم في هذه العملية عدد من الوثائق من الوفود منفردة، أو من مجموعات من الوفود، حول بنود محددة من جدول الأعمال. ويتضمن التقرير قائمة بتلك الوثائق.

ويمكن أن توصف دورة ١٩٩٧ إلى حد ما بأنها كانت سنة للتروي والتأمل في المهام المحددة التي يتعين على المؤتمر القيام بها على أثر انتهاء الحرب الباردة، وعقد اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، وعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن المسلَّم به أن مؤتمر نزع السلاح لا يمكن أن ينتظر منه أن يتمخض عن عقد معاهدة عالمية لتنظيم التسلح ولنزع السلاح كل بضع سنوات، كما أن من المعترف به أن جميع المفاوضات الرئيسية تسبقها دائما مرحلة سابقة للمفاوضة، ترمي إلى إيجاد تفاهم بين جميع المشاركين حول القضايا المطلوب معالجتها وحول البارامترات الأساسية للصك المطلوب التفاوض عليه. وتنطوي هذه العملية أيضا على تحقيق الانسجام اللازم بين الآراء مع مراعاة شواغل الجميع المتعلقة بالأمن.

وخلال عمل هذا العام قرر المؤتمر تعيين أربعة منسقين خصوصيين - لمواضيع: الألغام الأرضية المضادة للأفراد، واستعراض جدول الأعمال، وتوسيع نطاق عضوية المؤتمر، وتشغيل المؤتمر على نحو أفضل وأشد فعالية - وقام هؤلاء المنسقون، بعد مشاورات، بتقديم تقاريرهم إلى المؤتمر. وقد عولج على نطاق واسع خلال الدورة موضوع فرض حظر على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وكان من المقبول بصفة عامة أن إنجاز عملية أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر سوف يسمح للمؤتمر بأن يبت في دوره بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، إذا كان له مثل هذا الدور. وكان هناك موضوع آخر نال عناية المؤتمر، هو نزع السلاح النووي. بيد أنه لم يكن من المستطاع إدراك توافق في الآراء حول هذا الموضوع أيضا.

أما المشاورات حول استعراض جدول الأعمال فإنها، وإن لم تدرك نتائج حاسمة، ساعدت على توضيح مواقف الوفود ومجموعات الوفود بشأن أولوياتها في جدول أعمال نزع السلاح عقب الحرب الباردة. وعلى الرغم من أن توافق الآراء على جدول الأعمال المذكور لا يزال بعيد المنال، فقد كان هناك تصميم مشترك على وضع جدول أعمال ينظر إلى الأمام ومتوازن، ويعترف بما لدى الجميع من شواغل أمنية.

وأظهرت المشاورات حول إجراء المزيد من توسيع نطاق عضوية المؤتمر أن أهمية هذه القضية أمر يسلم به أعضاء المؤتمر وفقا للائحة الداخلية التي تقضي باستعراضات دورية لعضوية المؤتمر. وقد شددت بعض الوفود، في هذا الصدد، على الحاجة إلى صون الطابع التفاوضي للمؤتمر

والحاجة إلى كفالة تمثيل المؤتمر للمجتمع الدولي تمثيلا متوازنا.

وأولى المؤتمر كذلك عناية لتحسين إجراءاته ومناهج عمله، بغية تمكين المؤتمر من أن يستجيب للتحديات الجديدة التي تواجهه، مع مراعاة الخبرة التي تراكمت على مر السنين.

ووفقا للفقرة ٥٤ من التقرير المعروض على اللجنة، أنوي، مع الرئيس الجديد للمؤتمر، أن أستعمل فترة ما بين الدورات في سبيل تسهيل إحراز تقدم محسوس خلال دورة ١٩٩٨ للمؤتمر، وذلك بإجراء مشاورات مع الأعضاء، بغية التمهيد لبدء دورة ١٩٩٨ بطريقة سلسلة وسريعة. ومهمتنا في هذا الشأن ستكون مهمة صعبة، غير أني أشعر بتشجيع بفضل ما أبدي خلال المراحل الأخيرة في دورة ١٩٩٧ من مشاعر الاستعداد لبدء العمل الرئيسي حول بعض المشروعات في وقت مبكر من ١٩٩٨، بينما يستمر بذل جهودنا حول وضع برنامج عمل شامل للمؤتمر. إن ما أعرب عنه الجميع من تصميم على الاستعمال الكامل لقدرات مؤتمر نزع السلاح بوصفه أداة أنشئت لدعم أهدافنا المشتركة، أمر يبشر بالخير بشأن دورة منتجة في عام ١٩٩٨.

ويبقى عليَّ فقط أن أعرب عن عميق امتناني للأمين العام للمؤتمر، السيد فلاديمير بتروفسكي، ولوكيل الأمين العام للمؤتمر، السيد عبد القادر بن اسماعيل، ولفريقهما الصغير من العاملين المتفانين، على مساندتهم ومساعدتهم الدائبتين النفيستين للمؤتمر.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أعرب لك، يا سيدي، عن تهاني وفدي على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. إنكم تستطيعون أن تعتمدوا على مساندتنا وتعاوننا الكاملين. وأود كذلك أن أهنئ أعضاء هيئة المكتب الآخرين على انتخابهم لشغل مناصبهم السامية.

سوف تتداول اللجنة الأولى هذا العام في جميع نواحي الأمن الدولي ونزع السلاح. وسوف تعتمد اللجنة كثيرا من القرارات كما فعلت في الماضي. ولذا نأمل أن تمثل نتائج مداولاتنا إسهاما كبيرا في جهود الأمم المتحدة لتعزيز السلم والأمن الدوليين ودعم عملية نزع السلاح ومراقبة التسلح. إن مواقف وفد جمهورية مقدونيا حول قضايا مختلفة مطروحة على اللجنة هي مواقف مماثلة لما جاء في بيان ممثل لكسمبرغ الذي تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المتشاركة معه.

إن تحسن حالة الأمن الدولي منذ مداولاتنا في العام الماضي هو أمر هام، وقد لوحظ هذا الأمر في مناقشتنا العامة، ولكن لا تزال ثمة شواغل كبيرة من جراء الحالة الصعبة في كثير من أنحاء العالم. وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة لمنطقة بلدي - البلقان - وكذلك، بالطبع، بالنسبة لأنحاء أخرى من العالم. ومن الصحيح أن جهودا كثيرة قد بذلت خلال هذه المدة، بقصد تحسين حالة الأمن على النطاق العالمي، بما فيه البلقان.

وكان هناك، مرارا، تأكيد على أنه لا يوجد بديل للتنفيذ الكامل لاتفاق دايتون بشأن البوسنة والهرسك، ولإيجاد علاقات جوار طيبة بين دول البلقان.

وكان من المسائل ذات الأهمية الخاصة، على سبيل المثال لا الحصر، مشاركة وأنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ألبانيا؛ والدور الرئيسي الذي قامت به إيطاليا في نجاح عملية ألبا؛ والاستمرار الناجح لعملية دعم الاستقرار وحسن الجوار في جنوب شرق أوروبا - وهو ما يسمى بمبادرة رويومونت - والمبادرة التعاونية لجنوب شرق أوروبا؛ والأنشطة المتعددة لمبادرة وسط أوروبا.

وينبغي أن نشير بصورة خاصة إلى الاستمرار الناجح لعملية دول البلقان التي بدأت بإعلان صوفيا لعام ١٩٩٦ وتعززت بإعلان تسالونيكي لعام ١٩٩٧ بشأن علاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون في منطقة البلقان. وقد شارك بلدي في جميع هذه الأنشطة بفعالية وقدم مساهمته في إطار إمكانياته. وتظل نقطة الانطلاق لجهود بلدي هي تلافي المزيد من الصراعات في منطقة البلقان - وهو ما عانينا منه بما فيه الكفاية خلال هذا القرن؛ وتنمية علاقات حسن الجوار؛ وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المنطقة؛ وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون؛ وتقبل الواقع واحترام القانون الدولي؛ وإضفاء الطابع الأوروبي على المنطقة. ويمثل وجود قوة الأمم

المتحدة للانتشار الوقائي على حدودنا الشمالية الغربية مساهمة هامة في تحقيق هدف خلو منطقة البلقان من الصراعات. ونجاح قوة الانتشار في عملها دليل عملي على نجاح الدبلوماسية الوقائية. ومقولة الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، الواردة في القسم دال المتعلق بالدبلوماسية الوقائية، تنطبق بشدة على هذه الحالة، حيث قال:

"الركيزة الأساسية لجميع المجتمعات حسنة النظام هي التأكد من أن أطرافها لا يلجأون إلى العنف بـــل يحلون منازعاتهم بطريقة أخرى" (الوثيقة A/52/1، الفقرة ٧٨)

ومن ثم، فمن الضرورة بمكان أن تستمر جهود المجتمع الدولي في منطقة البلقان في السير على نفس الدرب.

وسيقوم وفدي، بهدف الإسهام في تحسين الحالة العامة في منطقة البلقان، وتحسين حالة الأمن بوجه خاص، باقتراح مشروع القرار التقليدي بشأن تنمية علاقات حسن الجوار ما بين دول البلقان. وقد قمنا بتعميم نص مشروع القرار بصورة غير رسمية على أعضـــاء اللجنة من أجل إعلامهم مسبقا به وتلقي الاقتراحات الممكنة لتحسينه، وهو ما سنرحب به جدا. وإننا نتوقـــع أن تشترك وفود عديدة في رعاية مشروع القرار وأن يعتمد بتوافق الآراء بدون تصويت. وسيلاحظ مشروع القرار المقترح، في ديباجته، الحالة الراهنة في المنطقة، ويشير في منطوقه إلى المسائل الهامة التي ينبغي أن تعالج حتى تصبح منطقة البلقان، اتفاقا مع ما جاء في قرار الجمعية العامة ٨٤/٤٨ باء، منطقة سلم وتعاون مستقرة بحلول عام ٢٠٠٠.

وقد درج وفدي على أن يمنح تأييده القوي لجميع الأنشطة الراميـــة إلى تعزيز عملية نزع السلاح. وتحقيق مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي لن يعود إلا بالخير على الأمن الدولي. ويظل هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية في مقدمة أولوياتنا. والنتائج الإيجابية لعملية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والبروتوكول النموذجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب ألا تكون آخر الأحداث الدولية في هذه العملية. فالعمل على وضع اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية ينبغي أن يستمر، وينبغي بذل جهود إضافية للتقريب بين المواقف الحالية للدول النووية ولبعض الدول غير النووية. فجهود السلام تعود بالفائدة على الجميع، ولذلك فإننا نأمل أن ينتهي الركود الحالي. ونأمل أيضا أن تحل مشكلة توسيع مؤتمر نزع السلاح، فضلا عن الخلافات بشأن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح.

وبالنسبة لكثير من البلدان، بما فيها بلدي، يمثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية مسألة هامة للغاية. ومن شأن اتخاذ بعض الدول الأعضاء مواقف أكثر إيجابية إزاء هذا الجهد أن يساعد في العملية الشاملة لنزع السلاح، فضلا عن الجهود المبذولة في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي.

إن دخول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة حيـــز النفاذ هذا العام سلط الضوء على الجهود المبذولة من أجل القضاء على أسلحة الدمار الشامل. وعلينا الآن أن نسعى لتنفيذ الاتفاقية فائقة الأهمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أن نصر على التنفيذ الفعلـــي لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة وعلى ضرورة إنشاء آلية تحقق فعالة لتنفيذها.

وفي هـــذه اللجنة، درج وفدي على إيلاء أهمية قصوى للتدابير الدولية - لا سيما تدابير الأمم المتحدة - فيما يتعلق بالرقابة الدولية على إنتاج الأسلحة التقليدية وتخزينهـــا وتجارتها. ونحن نؤيد تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان وتكثيفه وتنظيمه على نحو أفضل مما هو عليه الآن. ومن الضروري أن يكون لدى كل بلد ما يكفي مـــن الأسلحة من أجل أغراض دفاعه الوطني. ولكن أن يحوز بلد ما أسلحة تتجاوز كميتها بكثير الحد المعقول قد يشكل مصدر قلق أمني للبلدان الأخرى، لا سيما البلدان المجاورة، حيث أن ذلك قد يتسبب، كما نعلم، في حدوث سباق تسلح. ونحن نؤيد وضع صك دولي معني بتحديد الأسلحة التقليدية. وربما يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يقوم، بداية، بإعداد صك إقليمي نموذجي بشأن تحديد الأسلحة التقليدية، استنادا إلى تجربة معاهدة تخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، المزمع تحديثها بناء على قرار اتخذته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في شهر تموز/يوليه من هذا العام. وأحد الجوانب التي

يتعين تناولها على نحو مناسب هو مسألة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ولا بد لنا من أن نقر أن التدابير الدولية والإقليمية التي اتخذت حتى الآن لم تحقق النجاح المرجو لها. والمشكلة حادة جدا في منطقة البلقان، وهذا هو السبب الهام جدا الذي يدفع بلدي إلى تأييد إبرام صك دولي واعتماد تدابير ملموسة للتصدي لهذه الظاهرة.

إنني على ثقة من أن أعضاء اللجنة يعلمون دعم وفدي المستمر لجميع الأنشطة الدولية الرامية إلى حظر إنتاج واستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونحن نؤيد عملية أوتاوا ونقر بضرورة قيام المجتمع الدولي في أوتاوا في شهر كانون الأول/ ديسمبر، بإتمام ما اتفقنا عليه في أوسلو. وأود اغتنام هذه الفرصة لتهنئة وفدي كندا والنرويج على جهودهما المتصلة لحث المجتمع الدولي على اعتماد صكوك دولية لحظر إنتاج واستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وأود اغتنام هذه الفرصة للتشديد على بعض المسائل المتعلقة بأعمال اللجنة الأولى في المستقبل فيما يتصل بقضايا الأمن الدولي ونزع السلاح. وأعتقد أنه من الصحيح أن نقول إنه ما من دولة عضو في الأمم المتحدة تشارك في هذه المداولات بالقدر الذي تراه كافيا. وهناك عدة أسباب لذلك. ويتمثل أحد هذه الأسباب في أن بنود جدول الأعمال المتعلقة بالمسائل السياسية وقضايا نزع السلاح تناقش في محافل عديدة من محافل الأمم المتحدة أكثر مما ينبغي، فضلا عن مناقشتها في المنظمات والمحافل الدولية الحكومية وغير الحكومية.

ويصعب على كثير من الوفود القيام بدور يتصف بالمصداقية في جميع هذه المداولات الكثيرة، ولذا فمن الضروري ترشيد العمل وتجنُّب الازدواجية فيه. ونحن نقدر مسعى الأمين العام في خطته الإصلاحية لتعزيز إدارات الأمانة العامة التي تعنى بشؤون نزع السلاح والشؤون السياسية. ومع ذلك، يصح القول إنه لم يعرض علينا حتى الآن مقترحات أو اقتراحات خلاقة بشأن كيفية التغلب على هذه المشكلة الهامة جدا بالنسبة للعديد من الوفود. وثمة حاجة إلى تعزيز مشاركة - وأؤكد على "مشاركة" - جميع الدول الأعضاء في النظر في شؤون نزع السلاح والأمن الدولي.

ونحن نرى أن إحدى طرائق حل هذه المشكلة تكمن في أن تجتمع اللجنة الأولى في دورات مسأنفة على مدار السنة، مثلما تفعل اللجنة الخامسة. ومن شأن ذلك أن يكون، بالنسبة للعديد من الوفود، طريقة أفضل للمشاركة بمصداقية بدلا من متابعة عمل هيئات فرعية مختلفة وأفرقة مخصصة واجتماعات خبراء وما إلى ذلك والمشاركة فيها. ومن وجهة النظر هذه، فإن توسيع مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره مسألة هامة جدا.

وترى وفود عديدة، بما في ذلك وفد بلادي، أنه حان الوقت للنظر في استنساب دمج اللجنة الأولى مع لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار - اللجنة الرابعة. وسيكون ذلك ترتيبا أفضل بالنسبة لوفود عديدة. نحن نخلص في كل عام إلى أن جدول أعمال لجنتنا مثقل بمسائل نزع السلاح، في حين يجري مناقشة مسائل عديدة متعلقة بصون السلم والأمن الدوليين في الجلسات العامة للجمعية العامة. ونرى من الضروري النظر في استصواب تخصيص بعضها لهذه اللجنة.

ويحدونا الأمل في أن يكون عملنا في هذا العام مهماً وحتى أكثر إنتاجا من العمل الذي أنجزناه في الدورة الحادية والخمسين. ووفد جمهورية مقدونيا سيعمل في ذلك الاتجاه.

السيد الصقيري (الأردن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن وفد بلادي، وأن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وإنني على يقين من أن اللجنة ستتمكن، تحت قيادتكم، من الاضطلاع بالولاية المنوطة بها في غاية الكفاءة. وأتمنى لكم جميعا كل النجاح، وأؤكد لكم تعاون وفد بلادي الكامل معكم.

واسمحوا لي أيضا أن أنوه بالسيد دافينيتش، مدير مركز شؤون نزع السلاح، والسيد لين كيو - تشانغ، أمين اللجنة، الذي باتت خبرته التي اكتسبها على مر السنين أساسية لعمل اللجنة.

تنعقد اللجنة الأولى هذا العام في ظل بعض التطورات البارزة في ميادين الأمن الدولي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. فالدولتان النوويتان القياديتان متفقتان على إجراء محادثات بشأن معاهدة ستارت

الثالثة حالما يقوم البرلمان الروسي بالتصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت ٢). ولا شك في أنه ينبغي لهذا المسعى الطموح أن يخفض الترسانات النووية الأمريكية والروسية إلى أقل من المستويات التي كانت عليها في الحرب الباردة.

علاوة على ذلك، فإن النتيجة الإيجابية التي أسفرت عنها الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، التي انعقدت في المقر في نيسان/أبريل الماضي، تدل على أن عملية الاستعراض ماضية وفق المقرر المتعلق بمبادئ وأهداف مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥.

وفي مجال حظر التجارب النووية، وصل عدد الموقعين على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى ١٤٠، وقامت سبع دول أطراف بالتصديق على المعاهدة حتى الآن.

وفي مجال المناطق الخالية من الأسلحة النووية، تم إحراز تقدم كبير بصورة عامة. وبالإضافة إلى مواصلة تعزيز المناطق القائمة - وهي المناطق التي أنشأتها معاهدات تلاتيلولكو، وراروتونغا، وبليندابا، وبانكوك - أخذت تبرز وتكسب زخما بعض الأفكار الجديدة بشأن إنشاء مناطق جديدة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ومجمل نصف الكرة الأرضية الجنوبي.

أما فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، فقد دخلت أخيرا اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ اعتبارا من ٢٩ نيسان/أبريل من هذا العام. ويجري تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية عن طريق بذل الجهود من أجل وضع آلية للتحقق بغية جعل الاتفاقية أكثر فعالية وأقرب تحققا على الصعيد الدولي.

وعلى جبهة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، أحرزت عملية أوتاوا مؤخرا تقدما بارزا باعتماد نص مشروع معاهدة يرمي إلى إنقاذ العالم، مرة واحدة وإلى الأبد، من أحد أكثر الأسلحة التقليدية لاإنسانية وأبعثها على الأسى.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الصورة العامة المشرقة لمناخ تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي، لا يزال يتعين القيام بعمل كثير، وينبغي بذل جهود صادقة ودؤوبة من أجل تحقيق المزيد من الإنجازات الملموسة. وعلى ساحة نزع السلاح النووي، نجد على سبيل المثال أنه لم ينجز سوى القليل على طريق البدء بإجراء مفاوضات جادة متعددة الأطراف ترمي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونعتقد أنه يجب بذل جهود تتساوى مع الجهود المبذولة فيما يتعلق بالنوعين الآخرين من أسلحة الدمار الشامل - وهما الأسلحة الكيميائية والبيولوجية - إذ ينبغي توجيه الجهود المبذولة الآن نحو إبرام معاهدة لحظر إنتاج الأسلحة النووية وتطويرها وتخزينها ونقلها ونشرها واستعمالها.

وبغية تمهيد السبيل أمام أن تترافق هذه الاتفاقية مع الخطوة البارزة التي تحققت عن طريق إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن المطلوب الآن هو الإبرام الفوري لمعاهدة للحظر الكامل لإنتاج المواد الانشطارية. والأردن يشاطر الشعور بخيبة الأمل التي أعربت عنها عدة دول أعضاء إزاء فشل مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى هذا العام في إنشاء لجنة مخصصة تتمثل ولايتها الواضحة في التفاوض بشأن إبرام اتفاق شامل لحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة. ولو تحققت هذه الخطوة، على تواضعها، فإن من شأنها أن تولّد قدرا كافيا من الزخم لإحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية بكليتها.

وفيما تقترب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من العالمية، لا يسعنا إلا أن نحيط علما مع القلق البالغ بالحالة الفريدة بل والشاذة السائدة حاليا على الساحة الأمنية في الشرق الأوسط. فجميع الدول في المنطقة، ماعدا إسرائيل، هي الآن أطراف في معاهدة عدم الانتشار. أما الدولة الوحيدة التي تحتكر القدرات النووية في المنطقة على نحو غير هياب فقد امتنعت حتى الآن عن الانضمام إلى المعاهدة أو حتى الإعلان عن أية نية لها في أن تفعل ذلك في المستقبل. ولا تزال المرافق النووية الضخمة التي تشغّلها إسرائيل غير خاضعة للضمانات، ولا شك أن هذا الأمر يشكل تهديدا خطيرا لأمن جميع الدول في المنطقة، فضلا عما يمثله من تهديد لعملية السلام الجارية.

لقد أبرم بلدنا، الأردن، معاهدة سلام مع إسرائيل، واتخذ خطـــوات عديدة بحسن نية لتحقيق السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط، وهو يود أن يغتنم هذه الفرصة لكي يوجه نداء مخلصا إلى اسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة - وأحد الدول القلائل في العالم كله - التي لا تزال خارج معاهدة عدم الانتشار، بالانضمام إلى المعاهدة وإخضاع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي القيام بهذا امتثالا لجميع قرارات الجمعية العامة على مدى العقدين الماضيين وكذلك للقرار المتخذ بتوافق الآراء بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد على البيان الذي أدلى به السيد فايز الطراونه، وزير خارجية الأردن، في الجمعية العامة في وقت سابق من هذا الشهر بأن حكومة الأردن قد قررت الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد صدر مرسوم ملكي بهذا المعنى، وسيتم إبلاغ وثائق الانضمام قريبا إلى الأمم المتحدة بصفتها الوديعة للمعاهدة. وبهـــذه الخطوة أكمل الأردن انضمامه للمعاهدات الرئيسية الثلاث بشأن أسلحة الدمار الشامل: ألا وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحـــة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد جاء هذا الجهد تأكيدا إضافيا لإيماننا العزيز والطويل العهد في الأردن بأن أسلحة الدمار الشامل أو أي أسلحة أخرى لا يمكن أن تخلق الأمـــن. إن الثقة فيما بين الدول الإقليمية هي وحدها التي يمكن أن تحقق هذا الهدف.

وقد ثبتت فعالية المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بوصفها أداة لتعزيز عدم الانتشار النووي وكذلك بوصفها تدبيرا من تدابير بناء الثقة. ومنذ عام ١٩٨٠، ما فتئ القرار الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فـــي منطقة الشرق الأوسط يتخذ بانتظام بتوافق الآراء. وحاليا يجري بذل جهود مكثفة بين أعضاء جامعة الدول العربية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع معاهدة بإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. ويحدونا الأمل في أن جميع الأطراف المعنية بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية، لن تدخر جهدا من أجل تحقيق هذا الهدف. ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الخطوة قد أكد على أهميتها القرار بشأن المبادئ والأهداف وكذلك القرار بشأن الشرق الأوسط الصادران عن مؤتمر عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥.

وختاما أود أن أتناول باختصار بضع مسائل أخرى تهم هذه اللجنة. لا يمكن للمرء أن يتناول مسألة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدون أن يضع المزيد من التأكيد على أهمية قضية حيوية تتصل بها ألا وهي الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي إيلاء اهتمام فائق لهذه المسألة في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار أملا في إمكان التوصل إلى صك دولي ملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية.

وفيما يتصل بالشفافية فـــي ميدان الأسلحة التقليدية، يـــرى الأردن أنـــه لا يمكن أن نتوقع التشغيـــل الفعال لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ما لم يتم توسيع نطاق السجل لكي يشمـــل المقتنيات والمشتريـــات العسكرية عـــن طريق الإنتاج الوطني وكذلك المخزونات من أسلحة الدمـــار الشامل.

ونحن نشاطر خيبة الأمل التي أعربت عنها دول أعضاء عديدة إزاء فشل هيئة نـــزع السلاح خلال دورتها الماضية في التوصل إلى اتفاق بشأن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح في عام ١٩٩٩. ونعتقد أنه بات من الضروري أن نتفق خلال الدورة الحالية للجمعية العامة على موعد محدد للدورة الاستثنائية.

وأخيرا، لما كانت مسألة إصلاح الأمم المتحدة تكتسب المزيد من الزخم، نرى أن مقترحات الأمين العام في ميدان نزع السلاح تكتسي أهمية حيوية وخاصة اقتراحه الرامي إلى الاستعاضة عن مركز شؤون نزع السلاح بإدارة يرأسها وكيل للأمين العام. وهـــذه الاقتراحـــات تتطلب بحثـــا جـــادا ودراسة متعمقة واتخاذ خطوات محددة لوضعها موضع التنفيذ.

الآنسة ديورانت (جامايكا) (ترجمـــة شفوية عن الإنكليزية): نيابة عن الدول الأعضاء فـــي الاتحاد الكاريبي (كاريكوم)، أود أن أهنئكم، سيدي، علـــى انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة. ويمكنكم وسائر أعضاء

المكتب أن تعولوا على التعاون الكامل لوفودنا في تناول المسائل الهامة لنزع السلاح والسلم والأمن المعروضة على الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. كما نود أن نشيد بعمل سلفكم الموقر، السيد سيشو ممثل بيلاروس.

تشعر وفودنا بالتشجيع إزاء التطورات الأخيرة في ميدان نزع السلاح. إن دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ هذا العام وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في العام الماضي يمثلان أساسين هامين للتقدم في السعي من أجل تخليص عالمنا من أسلحة الدمار الشامل. كما يسرنا أن نلحظ أن عملية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد تمر بمرحلة حاسمة وأنها قد اكتسبت دعم عدد كبير من الدول الأعضاء والمجتمع المدني.

ولما كانت هذه التطورات غير كافية في ذاتها لتبديد أوجه قلقنا بشأن سلامة كوكبنا من تهديدات أسلحة الدمار الشامل، ينبغي أن نغتنم الفرصة ونتخذ خطوات محددة من أجل توطيد المكاسب المحدودة التي تحققت ونمضي إلى حسم الخلافات المعلقة التي أخّرت المبادرات الرامية إلى إيجاد حلول دائمة لقضايا نزع السلاح الأساسية. ويحدو وفودنا الأمل في التوصل إلى طرق في هذه الدورة لاتخاذ خطوات عملية للتصدي لبعض المسائل الملحة المعروضة علينا.

إن مسألة نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق تكتسي أهمية بالنسبة لجميع الدول بغض النظر عن حجمها أو مركزها العسكري أو الاقتصادي. وببساطة إن تبعات كارثة نووية تثير جزع جميع الدول بسبب قدرة ترسانات الأسلحة النووية على إفناء العالم.

لذلك تدعو وفودنا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الاستجابة إلى الرغبة المطلقة للغالبية الساحقة من الدول في أن تتخذ تدابير فورية وفعالة من أجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق، في إطار زمني محدد، على سبيل الاستعجال. وفي هذا الصدد، نود أن نحيط علما بالتقرير عن نتائج اجتماع القمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الذي عقد في هلسنكي في آذار/ مارس من هذا العام، وفيه تناول الطرفان، في جملة أمور، معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ومعالم خفض القوات النووية في المستقبل. ونأمل في أن تضاعف الدول الحائزة للأسلحة النووية جهودها من أجل خفض ترسانات الأسلحة التي بحوزتها، وأن تقوم الدول التي لم تصدق حتى الآن على الاتفاقات بالتصديق عليها، وأن يسعى الجميع إلى التوصل إلى اتفاقات أخرى على سبيل الاستعجال، بالتعاون مع دول أخرى.

كما يحدونا الأمل في أن يتم إحراز تقدم في هذه الدورة للجمعية العامة بشأن الحوار حول مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. إن استمرار عدم الالتزام بوقف إنتاج أو تخزين المكونات اللازمة لصنع الأسلحة النووية يقوض الوعد الذي تمثله معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب. لذلك فإننا نشعر بالأسف لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن في دورته الماضية من تناول هذه المسألة بشكل فعال.

إنه مما يشغلنا أن المؤتمر، وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لمسائل نزع السلاح، لم يضطلع بهذا الدور بفعالية في الآونة الأخيرة. ولئن كنا نثني على المبادرات العديدة التي تستهدف تحقيق أهداف نزع السلاح خارج هذا المحفل، فإنه يجدر بنا أن نناشد الدول الأعضاء أن تستعيد للمؤتمر قوته وأن يعملوا بفعالية على إزالة العقبات التي تعترض طريق العديد من المسائل الحيوية التي يطالب المجتمع الدولي بإيلاء الاهتمام الجاد لها.

وفي هذا الصدد، نود أن نشكر رئيس المؤتمر على البيان الذي أدلى به في اللجنة اليوم ونشاطره أمله في أن تكون دورة المؤتمر لعام ١٩٩٨ مثمرة.

وتؤيد وفودنا، كما تؤيد كل أعضاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي أنشأتها معاهدة تلاتيلولكو، تأييدا كاملا جهود الأقاليم التي لم تنشئ هذه المناطق بعد، حيث أننا نعتقد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تدلل بوضوح على رفض الأسلحة النووية من جانب أغلبية الدول الأعضاء.

وأود أيضا أن أعـــرب مرة أخرى عن قلق دول الاتحاد الكاريبي بسبب حركة النفايات النووية من خـــلال مياه منطقتنا. وتعرب شعوب منطقتنا عن قلقها بسبب المخاطر التي تشكلها حركة النفايات الخطرة للغاية من خلال هذه المنطقـــة التي تتميز بضعف نظامها الإيكولوجي، ونود أن نطالب كل الدول أن تأخذ في حسبانها تماما آراء المنطقة في هذه المسألة.

وهناك قضية تسبب قلقا شديدا للدول الأعضاء، وهي انتشار الأسلحة الصغيرة والعواقب المتزايدة لذلك على تفاقم الصراعات، والجرائم وأعمال العنف التي تهدد أمن كثير من الدول ورفاهـــا. وتظهر خطورة الحالة في تقرير فريق الخبـــراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/52/298.

وفي هذا الصدد، نود أن نشكر رئيس الفريق، السفير ميتسورو دونوواكي، ممثل اليابان، على عرضه الممتاز للتقرير أمام اللجنة في وقت مبكر اليوم، وأن نعرب عن تقديرنا له وللأعضاء الآخرين في الفريق لتحليلهم للمشاكل ولتوصياتهم المفصلة.

وفي هذا التقرير، يعرب الفريق من جديد عن وجهة النظر المعرب عنها في الورقة المقدمة من الأمين العام المعنونة "ملحق خطة للسلام"، (A/50/60)، وهي أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تستخدم بصـــورة متزايدة باعتبارها أدوات العنف في الصراعات الداخلية التي تعالجها الأمم المتحدة. ولاحظ الفريق كذلك أن تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفـــة ونقلها على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار يتصلان بصورة وثيقة بتزايد نشوب الصراعات الداخلية وارتفاع مستويات العنف والجريمة. وترحب وفود بلداننا بالتقرير ويسعدها بوجه خاص أن الفريق أجرى مشاورات واسعة النطاق، وعقد حلقات عمل إقليمية في بريتوريا، وسان سلفادور، وكاتماندو.

ونلاحظ بصفة خاصة أنه في المعالجة الشاملة التي أولاها الفريق للقضايا المطروحة أمامه، استرعى الانتباه إلى العلاقة بين الاتجار غير المشروع في الأسلحـــة الصغيرة والاتجار غير المشروع في المخدرات- وهما قضيتان تسببان قلقا شديدا لدول الاتحاد الكاريبي. وقد سلم التقرير بأن تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أصبح مفرطا ومزعزعا للاستقرار، حيث أن استخدامها "يظهر في الصراعات المسلحة، وفي الجرائم، مثل الاتجار في الأسلحة والمخدرات...". وقد سلم التقرير أيضا بأن الإمدادات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة يظهر في بعض الحالات نتيجة لعـــدم وجود نظام وطني ملائم للضوابط على إنتاج الأسلحة وتصديرها واستيرادها، وبأن الاختلافات بين الدول فيما يتعلق بالتشريعات المتعلقة باستيراد وتصدير الأسلحة وآليات إنفاذها، فضلا عن انعدام التعاون بينها في هذا المجال، تؤدي إلى تسهيل تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها بصورة غير مشروعة.

ويسرنا أنه في نصف الكرة الخاص بنا، هناك تقدم كبير في الجهود المبذولة لإعداد صك إقليمي يعالج هذا التهديد، ونأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية في المستقبل القريب. وقد اعترف الفريق في تقريره بهذا الجهد وأوصى المناطق الأخرى به.

ونشعر أن أعمال الفريق وأعمال اللجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، التي تتجلى في القرار المعنون "تنظيم الأسلحة النارية لغرض منع الجريمة والصحة العامة والسلامة"، الـــذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٧، وكذلك المبادرات الأخرى على الصعيد الإقليمي، كلها عناصر حيوية فيما يجب أن يكون استراتيجية متضافرة لمكافحة مشكلة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة بكل جوانبها، وبخاصة الرابطة المتزايدة بين هذا النشاط وإنتاج المخدرات والاتجار فيها والطلب عليها واستعمالها على وجه غير مشروع. ولهذا نأمل في أن تتناول الجمعية العامة تناولا كاملا توصيات الفريق باتخاذ تدابير تستهدف المنع والتخفيض، ومطالبته باتباع نهج متناسب ومتكامل للأمن والتنمية.

ومما يسعد وفودنـــا أن الجهد المبذول لإبرام اتفاقية تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد يمر الآن بمرحلة حاسمة. ويجب إزالة هذه الأسلحة، بآثارها الوحشية الموثقة على نطاق واسع على الرجال والنساء والأطفال، من الاستراتيجيات والترسانات العسكرية للدول باعتبار ذلك من المسائل الملحة.

ونثني على كندا والنرويج للقيادة التي وفراها

بشأن هذه القضية، ونطالب الدول الأعضاء بتقديم التأييد الكامل لهذه المبادرة.

وتشعر وفودنا بأن عقد دورة استثنائية رابعة مفيدة للجمعية تكرس لنزع السلاح أمر يجب أن تظل له الأولوية في جدول أعمال نزع السلاح في الأمم المتحدة. ولا جدال حول فعالية هذه الحركة، حيث أنه من الواضح للجميع أن هناك قضايا أساسية وبعيدة الأثر لنزع السلاح تتطلب اهتماما جادا إلى أقصى درجة من جانب الدول الأعضاء. ونأسف لعدم استطاعة هيئة نزع السلاح إحراز تقدم معقول في كثير من القضايا المطروحة أمامها، ولعدم توصلها إلى توافق في الآراء حول مجموعة واضحة من الأهداف للدورة الاستثنائية. ويحدونا الأمل في أن يجري التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق على عقد دورة استثنائية يمكن فيها معالجة موضوع نزع السلاح النووي بوصفه مسألة ذات أولوية، وتوجيه الاهتمام الواجب لكل أسلحة الدمار الشامل وكذلك الأسلحة التقليدية التي يقوض انتشارها السلم والأمن العالميين.

وقد أحاطت وفودنا علما بمقترحات الأمين العام للإصلاح في مجال نزع السلاح. ونرحب بمبادرة الأمين العام كما نرحب أيضا بالتوضيحات الواردة في الوثيقة A/C.1/52/CRP.3 التي تشير إلى أن موضوع نزع السلاح النووي سيحظى بالاهتمام الجاد الذي يستحقه في الوقت الذي نولي فيه اهتماما أكبر للأسلحة التقليدية. ويحدونا الأمل كذلك في المحافظة على الهيكل المطلوب لدعم مؤتمر نزع السلاح وغيره من هيئات نزع السلاح، وبخاصة أنه من الضروري لمؤتمر نزع السلاح أن يكون أكثر فعالية في الاضطلاع بولايته. ونأمل أيضا في أن يؤخذ في الاعتبار عند إعادة التنظيم أي تداخل أو ازدواج في مجال نزع السلاح، ونحيط علما بأنه سبق الأخذ بهذا النهج في مجال التنمية.

وبلدان الاتحاد الكاريبي لا تمتلك كميات ضخمة من الأسلحة. ونحن لا نمتلك، ولا نهتم بامتلاك أسلحة الدمار الشامل أو الترسانات الضخمة للأسلحة التقليدية. إلا أننا بهذه الخيارات لسنا بمنأى عن التهديد الذي يفرضه انتشار هذه الأسلحة في أماكن أخرى. ولهذا نطالب كل الدول بالالتزام بألا تحتفظ إلا بمستويات الأسلحة اللازمة للدفاع عن النفس، وبرفض أسلحة الدمار الشامل، وباتخاذ الخطوات اللازمة للقضاء عليها.

السيد محمد (إثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي في البداية، سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ووفدي واثق من أن خبرتكم وقيادتكم المقتدرة ستؤدي إلى خاتمة ناجحة لمداولات هذه اللجنة. وأود أيضا أن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل ودعمه لكم في أداء مسؤولياتكم.

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تقدما مشجعا في ميدان نزع السلاح. فالتمديد غير المحدود لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ودخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، والنهاية الناجحة لمؤتمر أوسلو، واعتماد نص اتفاقية تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، هي حقا إنجازات هامة.

وتشعر إثيوبيا بالارتياح على نحو خاص لأن الجهود المبذولة في اتجاه حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد قد توِّجت، في زمن قصير نسبيا، بإبرام اتفاق دولي لحظر هذه الأسلحة الفتاكة، كما توخى ذلك قرار الجمعية العامة ٥١/٤٥ قاف المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليتوجه بالشكر إلى الحكومات التي قامت ولا تزال تقوم بدور قيادي هام في الجهود المبذولة لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وإثيوبيا بوصفها بلدا تضرر بشدة من وجود أكثر من ١,٥ مليون لغم أرضي منتشرة في مختلف أنحاء أرضه، أيدت بالكامل عملية أوتاوا وشاركت فيها. وتدرك إثيوبيا تماما أن الحظر التام للألغام الأرضية ليس غاية في ذاته، وخاصة بالنسبة لمناطق العالم المتضررة بالفعل. ذلك أن المهمة المكلفة والشاقة لتطهير الألغام التي تأخذ ضريبة إنسانية هائلة وتتسبب في دمار جسيم، لا تزال تمثل أخطر تحد للمجتمع الدولي. ويلاحظ وفد بلدي أن اتفاق حظر الألغام الأرضية يعترف بالتحديات المتمثلة في تطهير الألغام والحاجة إلى التعاون الدولي الفعال لمعالجة المشاكل الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية الحادة الناتجة عن هذه الأسلحة. وللتعامل مع هذه التحديات فإنه لا غنى عن الالتزام وتوفر الإرادة السياسية من جميع الدول، ولا سيما الدول التي تمتلك القدرة التقنية والمالية. وفي هذا الصدد، بينما يدعو وفد بلدي إلى تعزيز التعاون الدولي لتطهير الألغام، وكذلك لإعادة

تأهيل ضحايا الألغام واندماجهم، يود أن يشيد بتلك الحكومات التي اتخذت خطوات في هذا الاتجاه وتعهدت بتكثيف جهودها في المستقبل.

ويمثل التمديد غير المحدود لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في العديد من أنحاء العالم، خطوات تجد الترحيب في ميدان نزع السلاح.

وبالرغم من هذه الإنجازات الإيجابية لا يزال نزع السلاح النووي، وخاصة القضاء الكامل على الأسلحة النووية، أكثر التحديات إلحاحا وأصعبها أمام المجتمع الدولي. وستظل إمكانية انتشار الأسلحة النووية قائمة ومصدرا للتهديد ما دامت أسلحة الدمار الشامل هذه موجودة. وبالتالي فإنه من الضروري ضمان استغلال الظروف المواتية حالية في العلاقات الدولية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء على جميع الأسلحة النووية.

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح، بحكم تجربته الطويلة في تنظيم مفاوضات نزع السلاح، أن يستمر في لعب دوره في وضع استراتيجية عالمية للقضاء على خطر الأسلحة النووية. ونشعر بالأسف لأن المؤتمر أخفق في عام ١٩٩٧ في التوصل إلى اتفاق بشأن أي من المسائل المدرجة في جدول أعماله الموضوعي. غير أننا واثقون من أنه سيتم التوصل إلى اتفاق في مؤتمر نزع السلاح بشأن الموضوعات التي سينظر فيها في دورته المقبلة.

ونحن نعتقد بقوة أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ١٩٩٨ أن يتفق على البدء الفوري والمتزامن للمفاوضات المتعلقة بصكوك دولية وإبرامها في وقت مبكر، وهي معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، ووثيقة ملزمة قانونا يتم التفاوض عليها على مستوى متعدد الأطراف لتوفير ضمانات للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية من استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها ومعاهدة للقضاء على الأسلحة النووية.

وتؤمن إثيوبيا بأن الشفافية وتجميع المعلومات المتعلقة بالأسلحة بشكل مفيد من شأنه أن يسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي. وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية عامل هام في بناء مناخ من الثقة والاطمئنان بين الدول. ونلاحظ منذ إنشاء السجل أن الزيادة في حجم المعلومات المقدمة إليه واتساع رقعتها الجغرافية أكدت اهتمام المجتمع الدولي الشديد بتعزيز الانفتاح والشفافية في مجال نقل الأسلحة التقليدية.

وظلت إثيوبيا تقدم بانتظام معلومات للأمم المتحدة بهذا الشأن. ولدينا إيمان راسخ بأنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان أن يحقق السجل أهدافه المتمثلة في الشفافية الكاملة في التسلح على نحو ممكن الاعتماد عليه. ونعتقد أن الشفافية تمنح قوة دافعة لآليات بناء الثقة على الصعيدين الثنائي والإقليمي، مع اضطلاع المنظمات الإقليمية بدور في وضع الصيغ التي تناسب الطابع المعين والحالة الخاصة لمختلف المناطق. وهذا بدوره سيعزز الثقة بين البلدان الإقليمية، ويضمن أيضا السلام والتنمية على المدى البعيد.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة، تشعر إثيوبيا بالقلق إزاء زيادة الاتجار غير المشروع في هذه الأسلحة وتكديسها واستخدامها في العديد من أنحاء العالم، وخاصة في المناطق المتضررة من الصراعات. ولئن كنا نوافق على أن الأسلحة الخفيفة وحدها لا تتسبب في الصراعات، فلا بد من التأكيد على أن هذه الأسلحة تزيد من تفاقم الصراعات وتضع عوائق في طريق الجهود الرامية إلى الحل السلمي للنزاعات. كما أن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة واستخدامها يلعبان دورا رئيسيا في تشجيع العنف والإجرام والإرهاب، وبالتالي زعزعة الاستقرار في دول ومناطق بأكملها، كما شوهد في بعض أنحاء العالم.

وتعتقد إثيوبيا أن مسألة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة واستخدامها، في حاجة إلى معالجة من جانب الحكومات على جميع المستويات، بما في ذلك على المستوى المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد نرحب بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة (A/52/298) المقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيه في الدورة الحالية. ونرى أن الحكومات يمكن أن تستخدم هذا التقرير والتوصيات الواردة فيه باعتباره أساسا سليما للمزيد من عمل المتابعة،

ويمكن أن يستخدمه المجتمع الدولي ككل لمواجهة المشكلة التي تثير الانزعاج، وهي الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة وتكديسها واستخدامها.

وبالرغم من التطورات الإيجابية التي شهدتها السنوات الماضية، لا يزال هدف نزع السلاح بشكل عام، والسلاح النووي بشكل خاص، واحدا من المجالات ذات الأولوية التي تتطلب تعاونا دوليا فعالا ومعززا. وفي هذا السياق يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليرحب بالتدابير التي اتخذها الأمين العام بوصفها جزءا من برنامجه لإصلاح الأمم المتحدة لتعزيز قدرة المنظمة على التعامل مع مسائل نزع السلاح. ونأمل بإخلاص أن توفر هذه التدابير، وعلى الأخص إنشاء إدارة نزع السلاح وتنظيم الأسلحة، قوة دافعة إضافية لجهود المجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا، أن أتوجه إليك، سيدي الرئيس، بالتهنئة على انتخابك لرئاسة اللجنة الأولى، وإلى أعضاء المكتب. وكذلك أود أن أؤكد لكم على دعم وتأييد وفد بلدي لكم أثناء فترة شغلكم المنصب.

ينتاب وفد بلدي شعور غير مريح إزاء التطورات الدولية التي طرأت في مجالي الأمن الجماعي ونزع السلاح. ففي حين لا يوجد أدنى شك في أننا أحرزنا تقدما كبيرا، بل وحققنا بعض الانطلاقات، في مجال إزالة أسلحة الدمار الشامل، فإنه لا بد من الإقرار بأنه، بسبب الشكوك والأنانيات المتأصلة في الأعماق، لا يزال هناك العديد من العقبات على الطريق إلى نزع السلاح.

وبالرغم مما نشعر به من فتور، فلا شيء يجعلنا ننسى التقدم الهام المحرز في السنوات الخمس الماضية، والذي يتجاوز بكثير ما تحقق من تقدم أثناء السنوات الخمسين المنصرمة. ونحن مدينون بهذا النجاح إلى الالتزام والإرادة السياسية لدى الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في نضالها من أجل خفض أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها. وبفضل وعي عالمي جديد، أبرم العديد من الاتفاقات والاتفاقيات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، مما فتح الطريق أمام عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الصدد، فإن الحقائق واضحة للعيان، وأود أن أذكر بعضها.

أولا، بعد مرور سنة على التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب أكثر من ١٤٠ بلدا، فإنه يجب اعتبارها خطوة رئيسية صوب تحديد عالمي للأسلحة النووية، بالرغم من أوجه قصورها وضعفها. وإننا نحث الدول التي لا تزال مترددة في التوقيع على المعاهدة أن تبادر إلى التوقيع عليها من أجل التعجيل بدخولها حيز النفاذ.

ثانيا، وكان دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في نيسان/أبريل ١٩٩٧، حدثا يتسم بأهمية بالغة، وإن كان من الضروري تحقيق طابعها العالمي، لا سيما وأن دولتين - لهما وزنهما الكبير - لم تصادقا عليها بعد.

ثالثا، إن الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، جرت في ظل ظروف مؤاتية. وأضفت هذه الدورة على المعاهدة مركز الركيزة الأساسية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي، حيث توجد اليوم ١٨٦ دولة أطرافا في المعاهدة.

رابعا، في مؤتمر طشقند المعقود مؤخرا، أعربت بلدان آسيا الوسطى عن رغبتها في أن تنشئ في المستقبل القريب منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة، وهذا من شأنه أن يكمل ويعزز المناطق الموجودة في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وجنوب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا.

ومع ذلك، ينبغي ألا تغيب عن ناظرينا حقيقة أنه بالرغم من هذا التقدم الكبير، فلا يزال أمامنا طريق طويل لتحقيق الهدف الأسمى المتمثل في نزع السلاح العام والشامل في إطار رقابة دولية فعالة.

وقد طرح العديد من المتكلمين الذين سبقوني سؤالا يتعلق بطبيعة أعمال المتابعة المطلوبة للزخم الذي ولدناه في السنوات الخمس الأخيرة. وأود أن أؤكد الشكوك الراهنة حول مؤتمر نزع السلاح في جنيف،

وأن أعرب عن الأسى لما آلت إليه، حيث أن المؤتمر ما زال منذ افتتاح دورته الأخيرة يغوص في اعتبارات عقيمة لا تمت بصلة لسمعته الراسخة من ناحية فعاليته. ويبدو أن روح توافق الآراء التي وجهته على الدوام طمستها الشكوك التي تجعل من أدنى مقترح يقدمه بلد أو مجموعة من البلدان موضع تساؤل على الفور.

ولا تزال الأسلحة التقليدية تشكل سببا للكثير من المعاناة في أنحاء العالم. ويرى بلدي، السنغال، أنه بصرف النظر عن الإمكانات التدميرية التي تنطوي عليها الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، فإن مشكلات الأمن مرتبطة على حد سواء بالتسلح التقليدي في العديد من الصراعات والتوترات الناشبة في أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا.

ويجب علينا أن نولي اهتماما خاصا ومستمرا لانتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، التي لا تشكل تهديدا لأمن واستقرار الدول الأفريقية وحسب، ولكنها تمثل عقبات رئيسية أمام بناء وتعزيز العملية الديمقراطية التي لا يمكن بدونها تصور قيام تنمية اقتصادية واجتماعية في قارتنا.

ولهذا تشترك السنغال في وجهة نظر العديد من البلدان الأفريقية بأنه يجب إعطاء الأولوية القصوى للاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى مكافحة انتشار هذه الأسلحة التقليدية، والقضاء على عمليات بيعها والاتجار بها، ولا سيما في مناطق النزاع.

وفي هذا السياق، أرحب بصورة خاصة بنشر تقرير الخبراء الحكوميين بشأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الوارد في ملحق الوثيقة A/52/316 الذي يقترح على المجتمع الدولي بعض الوسائل التي يمكن من خلالها تخفيض نشر هذه الأسلحة.

وفي الوقت نفسه، أود أن أشيد بجهود الدول الأعضاء لصوغ سجل للأسلحة التقليدية للأمم المتحدة يحظى بالثقة. ومما لا شك فيه، أن هذا السجل سيكون أداة مفيدة وهامة جدا في السعي من أجل تحقيق الشفافية، التي لا يمكن بدونها أن تكون هناك أية ثقة في العلاقات الدولية في هذا المجال الحساس.

وفي ١٨ أيلول/سبتمبر من هذا العام، اعتمد مؤتمر أوسلو الدبلوماسي نص اتفاقية لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدميرها. وهذه الاتفاقية هي نتيجة مبادرة كندا، التي تستحق الإشادة، من أجل حظر هذه الأسلحة المدمرة في كوكبنا، وهي فعلا آفة عصرنا. وتنشئ الاتفاقية أيضا معايير دولية ملزمة تؤدي إلى الإزالة التامة للألغام المضادة للأفراد.

والسنغال، وهي شريك في عملية أوتاوا، ترحب بإبرام هذه الاتفاقية، وستشارك في الجهود من أجل دعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التوقيع على الاتفاقية لكي تدخل حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن.

وهنا، يتعين علىّ، باسم بلدي، أن أتوجه بخالص التهاني إلى السيدة جودي وليامز، منسقة الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، على حصولها مؤخرا على جائزة نوبل للسلام.

والسنغال، وهي عضو في مؤتمر نزع السلاح، تولي أولوية قصوى لتحقيق هدفنا المشترك في

القضاء على أسلحة الدمار الشامل والحد من انتشار الأسلحة التقليدية.

وبلدي، بما هو معروف عنه من روح سلام ووئام، قد وقّع على كل معاهدة واتفاقية أبرمت في مجال نزع السلاح، كما أنه يدعو دائما إلى تحويل الثروة الضخمة التي تهدر حاليا على سباق التسلح إلى عمليات التنمية المستدامة. فتنمية الأمم عن طريق العوائد الموفرة من نزع السلاح يجب أن يكون الهدف الذي يهدي أعمالنا التعاونية، ونحن نطل على الألف سنة القادمة، اذا أردنا أن نشيد عالما يسوده السلام والتقدم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أذكر الوفود بأن ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر هو آخر موعد لتقديم مشاريع القرارات بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي في جدول الأعمال. ولتيسير أعمال اللجنة، أود أن أناشد جميع الوفود أن يقدموا مشاريع القرارات في أقرب وقت ممكن، وبخاصة مشاريع القرارات التي لها آثار مالية، والمشاريع التي لا تتطلب مشاورات على نطاق واسع. ومن شأن هذا أن يمكّن الأمانة من إعداد مشاريع القرارات في الوقت المناسب لكي تنظر فيها اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.